



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السنّ وحمايتهم في الجمهورية العربية السورية

2030-2023



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وحمايتهم في الجمهورية العربية السورية

2030-2023



(أي كبار السن) وضمان الرفاه والعيش الكريم لها. وترمي الجهود المبذولة في هذا الإطار إلى الاستماع بإيجابية أكبر إلى صوت كبار السن والاستجابة لاحتياجاتهم ومتطلباتهم. وقد تبنت جملة من المواثيق والتوصيات الدولية هذا الحق، وكرّسته في نصوصها، بدءاً من خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة (1982)، وصولاً إلى مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991)، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)، وانتهاءً بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002). وهدفت جميع هذه البرامج إلى وضع سياسات دولية حول قضايا الشيخوخة تكون مستندة إلى مقارنة حقوقية شاملة لقضايا الشيخوخة. وتعمل هذه الخطط على تغيير الممارسات المعمول بها في هذا الصدد على جميع المستويات، والانتقال من المقاربة الرعائية التي تنظر إلى كبار السن من منظور الإعالة، إلى مقارنة حقوقية ترسخ حقوق كبار السن وتبرز دورهم الإيجابي في المجتمع.

وجاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتلقي الضوء على أهمية قضايا كبار السن،

تعدُّ شيخوخة السكان أحد أكثر الاتجاهات الديمغرافية تأثيراً في القرن الواحد والعشرين، إذ يؤدي الانخفاض المتزامن لمعدّلي الوفيات والخصوبة في معظم البلدان حول العالم إلى تزايد التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ولكن، يمكن النظر إلى هذه الظاهرة من منظور مختلف، إذ إنّها تفتح، في المدى القريب، «نافذة ديمغرافية» تتمثّل تحديداً في ازدياد عدد السكان ممّن هم في سنّ العمل (15-64 سنة)، وانخفاض عدد المعالين من الأطفال (أقل من 15 سنة) وكبار السنّ (فوق 65 سنة). وعليه، تمثّل هذه النافذة فرصةً قد لا تُعوّض لتعزيز مستويات التنمية قبل دخول عددٍ أكبر من السكّان في فئة كبار السنّ. ولذا، فإنّ شيخوخة السكّان تفرض العمل على مسازين: الأوّل هو الاستفادة من الفرصة السانحة التي تخلقها تلك النافذة الديمغرافية، والثاني يتمثّل في الاستثمار الجديّ في إمكانات كبار السنّ بصورة منهجية ومدروسة.

وتنبّه المجتمع الدولي إلى هذه الظاهرة، وبدأ بالعمل على تعزيز حقوق هذه الشريحة العمرية

والغذاء والدواء، فقد كان عليهم تحمّل أعباء أُسْرِيَّةٍ أُخرى تمثّلت غالباً في تلبية احتياجات الأسرة المادية والاجتماعية والنفسية. وكما هو متوقَّع، ففي فترة الأزمات تنحسر عادةً مسألة تفعيل حقوق الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً، ومنها فئة الأشخاص المسنّين، وذلك نظراً لتزاحم الأولويات. وقد عانى كبار السنّ من هذا الأمر في الجمهورية العربية السورية بشكل خاصّ مع تفاقم الأزمات وتزايدها. بالإضافة إلى ذلك، نادراً ما كانت تأخذ العمليات الإغاثية والمساعدات الدولية خصوصية هذه الشريحة واحتياجاتها بالاعتبار³. وكما هي الحال في سائر دول العالم، فقد زاد تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من تعقيد واقع كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية.

من هنا فإن وضع استراتيجية وطنية لكبار السنّ في الجمهورية العربية السورية هو أكثر من ضرورة، بل إنّه يرقى إلى مستوى الحاجة الملحة. لهذا قادت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، بدعم فني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتعاون مع خبراء واكاديميين عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية كبار السنّ ورعايتهم في الجمهورية العربية السورية واعتمدت الاستراتيجية نهجاً تشاركياً يجمع بين مختلف الجهات المعنية بقضايا كبار السنّ.

ختاماً، نتوجه بالشكر والتقدير للدعم الفني الكبير الذي قدمته الإسكوا ولجميع الخبراء على الجهد المبذول في كافة مراحل إعداد الاستراتيجية.

المهندسة سمر عبد المعين السباعي
رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

حيث تتقاطع مسألة الاهتمام بالشيخوخة مع العديد من الأهداف التي تضمّنتها الخطة. فكما إنّه من الضروري معالجة الإقصاء والعنف والتمييز المتعدّد الجوانب المُمارَس ضدّ كبار السنّ، من المهم أيضاً التوقف عن معاملة هذه الفئة العمرية كمجموعة ضعيفة تحتاج إلى رعاية وإعالة، بل ينبغي الاعتراف بهم كعنصر فاعل في التنمية المجتمعية، وذلك من أجل تحقيق نتائج إنمائية شاملة ومستدامة.

ومع أنّ المنطقة العربية لا تزال تُعتبر فتيةً نسبةً إلى المعايير العالمية، إلا أنّها تقترب من عتبة تحول ديمغرافي تاريخي. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين تخطى سنّهم الخامسة والستين سنة في المنطقة من 4.5 مليون في العام 1970 إلى 20.8 مليون في العام 2020، ومن المتوقع أن يزيد إلى أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد، ليتخطى 71 مليوناً بحلول عام 2050، وسترتفع بذلك نسبتهم من مجموع السكان من 5 في المائة إلى 11 في المائة¹. هذا وستدخل معظم الدول العربية مرحلة الانتقال نحو الشيخوخة خلال الخمس عشرة سنة القادمة. وبالتوازي مع هذا التوجّه، وصل عدد كبار السنّ (فوق 60 سنة) في الجمهورية العربية السورية إلى 1.6 مليون في العام 2020، بنسبة حوالي 8 في المائة من السكان. ومن المتوقع أن يصل العدد إلى ما يزيد عن 6 ملايين مُسنّ (ضمن الفئة العمرية 60 سنة فأكثر) في العام 2050، وهو ما يوازي نسبة 15 في المائة من السكان تقريباً².

ويُعدّ موضوع كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية بغاية الأهمية نظراً لما تعانيه هذه الشريحة من صعوبات اقتصادية واجتماعية وصحية، بشقيها النفسي والجسدي، فقد كانت تداعيات الحرب على الجمهورية العربية السورية مضاعفة عليهم. فإلى جانب معاناتهم المتمثلة في ندرة الخدمات الأساسية أو فقدانها، كالماء



2	تقديم
6	تمهيد
8	1. منهجية إعداد الاستراتيجية
12	2. المرجعيات الأساسية للاستراتيجية
16	3. لمحة إحصائية حول كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية
17	ألف. تطور عدد ونسبة كبار السن
17	باء. حالات الزواج
18	جيم. الواقع التعليمي
19	دال. الواقع الصحي
20	هاء. النشاط الاقتصادي

22	4. الرؤية والرسالة والمبادئ التوجيهية
22	ألف. الرؤية
22	باء. الرسالة
22	جيم. المبادئ التوجيهية
32	دال. الإطار المؤسسي والشراكات
24	هاء. الرصد والتقييم
24	واو. التحدّيات

26	5. مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها
29	ألف. المدخل الأول: الحماية الاجتماعية والأمن المالي
31	باء. المدخل الثاني: الصحة الجسدية والعقلية والنفسية لكبار السنّ
33	جيم. المدخل الثالث: الرعاية الاجتماعية
35	دال. المدخل الرابع: المشاركة والتضامن بين الأجيال
36	هاء. المدخل الخامس: الوقاية من العنف والإساءة والإهمال
73	واو. المدخل السادس: البيئة التمكينية الداعمة لكبار السنّ
39	زاي. المدخل السابع: البيانات والدراسات
40	حاء. المدخل الثامن: التنسيق والشراكات

54	المراجع
----	----------------

56	الحواشي
----	----------------

قائمة الجداول

18	الجدول 1. التوزع النسبي لكبار السنّ (فوق 60 سنة) بحسب الحالة الأسرية
19	الجدول 2. التوزع النسبي لكبار السنّ (فوق 60 سنة) بحسب الحالة التعليمية
20	الجدول 3. عدد كبار السنّ (فوق 60 سنة) العاملين بحسب الجنس
27	الجدول 4. ملخص مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها



كمساهمين في مسيرة التنمية. كما تتواءم هذه الاستراتيجية مع الأطر الدولية ذات الصلة، لا سيما خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد اعتمدت الاستراتيجية على منهجية تشاركية وبحثية علمية ارتكزت إلى المقابلات الميدانية مع ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية المعنية وممثلي القطاع الأهلي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تدعيم نتائج العمل الميداني بالبحث المكتبي الذي شمل العديد من المراجع العلمية المعتمدة في هذا الإطار. وحُدثت الملامح الأساسية للاستراتيجية وسياساتها في ورشة عمل وطنية شاركت فيها مختلف الجهات المعنية (حكومية وأهلية).

تندرج الاستراتيجية الوطنية لحماية كبار السنّ ورعايتهم في الجمهورية العربية السورية للسنوات 2023-2030 في إطار الجهود التي تبذلها الجمهورية العربية السورية للاستجابة لأولويات السكان واحتياجاتهم المستجدة، وذلك عبر البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب. وتعكس هذه الاستراتيجية التزام الدولة ببناء بيئة داعمة لكبار السنّ تحترم خصوصيتهم واحتياجاتهم. وهي تتماشى مع المقاربات الحديثة لقضايا التعمّر وشؤون كبار السنّ. فهي تركز إلى مفهوم «دورة الحياة» وتتبنى مقاربة التحضير الجيد للشيخوخة النشطة، وتهدف إلى إبقاء كبار السنّ في محيطهم الطبيعي (في كنف عائلاتهم ومجتمعاتهم تحديداً)، وتفعيل دورهم



1

منهجية إعداد الاستراتيجية

1

منهجية إعداد الاستراتيجية

نهجاً تشاركياً يجمع بين مختلف الجهات المعنية بقضايا كبار السن. وشملت المنهجية مسأرين أساسيين: الدراسة المكتبية والبحث الميداني.

وقّرت المراجعة المكتبية للدراسات والأبحاث الوطنية ذات الصلة - خصوصاً

قادت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية كبار السن ورعايتهم في الجمهورية العربية السورية، وذلك بالتعاون مع عدد من الخبراء والأكاديميين. واعتمدت الاستراتيجية



دور هذه الجهات في تلبية احتياجات كبار السنّ والمنظور الذي تعتمده في عملها. واستكمالاً للمعلومات المستوفاة في الاستبيانات المُرسلة، عُقدت مقابلات خاصّة مع ممثلي تلك الجهات (انظر المرفق في نهاية التقرير). كما عُقد لقاء مع الجمعيات الأهلية المعنية وذلك من أجل مناقشة الأولويات والتحدّيات والمداخل الأساسية التي ينبغي أن تتضمنها الاستراتيجية، وبهدف وضع التوصيات السياساتية التي تقوم عليها الخطة. وقد تم استعراض مسودة الاستراتيجية ومراجعتها في ورشة عمل وطنية شارك فيها مختلف المعنيين.

”تقييم احتياجات الحماية للمسنّين 2019-2011“ الذي أعدته الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان - كافة المعطيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والقانونية الخاصة بكبار السنّ. كما تم في هذا الإطار مراجعة كافة الموثيق والمرجعيات الدولية المرتبطة بقضايا كبار السنّ، وذلك لوضع الإطار القانوني والحقوقى للاستراتيجية بصورة تكفل حقوق هذه الشريحة على كافة المستويات.

وتألف البحث الميداني من استبيان أُرسِلَ إلى ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية. وتضمّن الاستبيان جملة من الأسئلة حول

تعريف كبار السنّ

يعرّف ”كبار السنّ“، من منظور ديمغرافي، بالأشخاص الذين ينتمون إلى فئات عمرية تبدأ بسنّ الستين، ولدى البعض بسنّ الخامسة والستين وكثيراً ما يقع الربط بين كبار السنّ والعمر القانوني للتقاعد وذلك برغم الاختلاف بين الدول في السنّ القانونية للتقاعد التي تتراوح بالنسبة الى أغلب العاملين في القطاعين العام والخاص بين 60 و65 سنة.



ويمكن تعريف كبير السنّ من وجهة النظر الفيزيولوجية، وتحديدًا من خلال قدراته الجسدية والذهنية، فيرى البعض أنّ الشخص يصبح مسنّاً عندما تضعف تلك القدرات، وهي مرتبطة بالعمر لكن مستواها غير ثابت وتتباين من شخص إلى آخر، لذلك اختلفت الثقافات والعلماء في تحديد العمر الزمني للمسن.



وكتعريف إجرائي، تعرّف هذه الاستراتيجية كبار السنّ على أنّهم الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة. ولهؤلاء الأفراد الحق في التمتع بالرعاية الصحية والاجتماعية والمعنوية، وفي الحماية من الإهمال والتهميش والاستغلال والإساءة، وفي المشاركة في مجتمعهم بما ينسجم مع خبراتهم وقدراتهم وتطلعاتهم.



2



المرجعيات الأساسية للاستراتيجية

2

المرجعيات الأساسية للاستراتيجية

- وتحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي.
- المادة 33 (الفقرة الثانية): المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن ويمارسها وفق القانون.
- المادة 34: لكل مواطن حقّ الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينظم القانون ذلك.
- المادة 40 (الفقرتان الأولى والثالثة): العمل حقٌّ لكل مواطن وواجب عليه وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين. ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال. وتكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال.
- إنّ هذه الحقوق التي كفلها الدستور السوري تتوافق مع التوصيات الصادرة عن الاتفاقيات الدولية حول مبادئ الحماية الاجتماعية، والتي تحوّلت بدورها إلى اتفاق عالمي ترعاه
- تنطلق هذه الاستراتيجية من المبادئ التي أرسنتها المواثيق والمعاهدات الدولية حول حقوق كبار السنّ، والتي تدعو بمجملها إلى إلغاء كافة أنواع التمييز ضدهم، والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم وإدماجهم في المجتمع بصورة فاعلة. وقد استندت الاستراتيجية بشكل جوهري إلى الحقوق الأساسية المكفولة بموجب الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية لعام 2012، ولا سيما المواد التالية منه:⁴
- المادة 19: يقوم المجتمع على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد.
- المادة 20 (الفقرة الأولى): الأسرة هي نواة المجتمع ويحافظ القانون على كيانها ويقوّي أواصرها.
- المادة 22 (بفقرتيها): تكفل الدولة كل مواطن وأسرتة في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.

في 23 آذار/مارس 1976، وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في 3 كانون الثاني/يناير 1976.

في خطة عمل فيينا الدولية لعام 1982، والمصادق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، تم طرح 62 توصية تحدد التدابير التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها من أجل المحافظة على حقوق كبار السنّ، مع التركيز بشكل خاص على تلك الإجراءات التي تستمد أهميتها من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁵. وقد تكاملت هذه الجهود ووصلت إلى مرحلة متقدمة من النضج المفهومي والإجرائي مع اعتماد الجمعية العامة عام 1991 مبادئ الأمم المتحدة الخمسة المتعلقة بكبار السنّ، وهي: الاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، وتحقيق الذات، والكرامة⁶.

وقد خصّص برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة عام 1994 حيزاً مهماً من مندرجاته لقضايا كبار السنّ، حيث دعا الحكومات إلى العمل على ضمان حياة صحية ومنتجة لكبار السنّ،

منظمة العمل الدولية والبنك الدولي. ويكفل ذلك، على المستويين الدولي والوطني، وجود مجموعة من مكونات الضمان الاجتماعي الضرورية التي تكفل حصول جميع الأفراد على الخدمات الصحية الأساسية والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الدخل. ويمكن تجسيد هذه الضمانات في التحويلات النقدية والعينية، وكذلك في الاستحقاقات المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين فقدوا المُعيل الرئيسي للأسرة.

كما ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) - بما تضمنه من إشارة إلى حق الإنسان في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه وفي الخدمات والحماية الاجتماعية لا سيما في سنّ الشيخوخة - الدافع الأساسي لحقوق كبار السنّ. بالإضافة إلى ذلك، نصّ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) على أن تكفل جميع الدول الأطراف مسؤولية اتخاذ التدابير الخاصة الآيلة إلى احترام حقوق كبار السنّ بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة. وقد صادقت الجمهورية العربية السورية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



- **الهدف 1** المتعلق بالقضاء على الفقر وإحداث نُظُم وتدابير حماية اجتماعية.
 - **الهدف 2** حول القضاء على الجوع وضمن حصول الجميع، بمن فيهم كبار السنّ، على الغذاء ومكافحة سوء التغذية.
 - **الهدف 3** حول ضمان التمتعُ بأنماط عيش صحية والحصول على الرعاية الصحية الملائمة للجميع.
 - **الهدف 4** المتعلق بضمان التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة.
 - **الهدف 5** المتعلق بالمساواة بين الجنسين.
 - **الهدف 8** حول تعزيز النمو الاقتصادي للجميع.
 - **الهدف 10** حول الحد من انعدام المساواة وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بغض النظر عن السنّ.
 - **الهدف 11** الرامي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، وضمان حصول الجميع، بمن فيهم كبار السنّ، على مسكن لائق، وإمكانية الوصول إلى نُظُم النقل وإلى الأماكن العامة بسهولة وأمان.
 - **الهدف 16** حول إقامة مجتمعات مسالمة والحد من جميع أشكال العنف.
 - **الهدف 17** حول تعزيز وسائل التنفيذ، ومنها توافر البيانات المفصلة بحسب السنّ⁹.
- وذلك عبر اعتماد أنظمة حماية اجتماعية عادلة وشاملة تعتمد على التضامن بين الأجيال. بالإضافة إلى ذلك، فقد أعاد المؤتمر التأكيد على ضرورة الاستفادة من خبرات كبار السنّ وقدراتهم لخدمة المجتمع⁷.
- كما أطلقت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة عام 2002، وقد شاركت الجمهورية العربية السورية في أعمال هذه الجمعية التي تركّزت توصياتها حول ثلاثة محاور أساسية: كبار السنّ والتنمية، وتوفير الخدمات الصحية والرفاه في سنّ الشيخوخة، وكفالة تهيئة بيئة تمكينية وداعمة لكبار السنّ⁸.
- وتخاطب أهداف خطة عام 2030 قضايا كبار السنّ وتؤكد على أنّ مسار التنمية الشاملة والمستدامة لا يمكن أن يتكامل من غير النظر بجديّة إلى احتياجات هذه الفئة العمرية والاستثمار في قدراتها وإمكاناتها، وذلك في إطار رؤية تشاركية تدمج جميع مكونات المجتمع بفعالية في عملية التنمية. كما أنّ مبدأ "عدم إهمال أحد"، والذي يُعتمد كمبدأ توجيهي لمختلف أهداف الأجندة، يؤكد على ضرورة إدماج قضايا كبار السنّ في كافة خطط الرعاية الاجتماعية. ويمكن الإشارة إلى جملة من أهداف الخطة التي ينبغي استحضارها حين التعرّض لأي استراتيجية تطال كبار السنّ، وأهمّها:



لمحة إحصائية حول كبار السن في الجمهورية العربية السورية

3

لمحة إحصائية حول كبار السن في الجمهورية العربية السورية

ومن الضروري التنبيه إلى أنّ بعض هذه المعطيات المتوفرة قد لا تعكس الواقع بشكل دقيق، وذلك نظراً لانعكاسات الحرب وآثارها السلبية على جمع المعلومات الوافية عن واقع كبار السن في البلاد. فالبيانات المنشورة خلال فترة الحرب تغطي 11 محافظة فقط من أصل 14، ولا يمكن مقارنتها بالبيانات الصادرة قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه البيانات تم استخراجها من مسوحات أسرية وليس من مسوحات خاصة بكبار السن. ولكن تم تضمين هذه المعطيات في هذه الوثيقة لعدم توفر بديل آخر. ويبقى موضوع تطوير البيانات حول كبار السن من الأولويات التي ترصدها هذه الاستراتيجية كما سيأتي القول، وذلك لوضع سياسات تستهدف كبار السن بشكل دقيق.

يوفر هذا الجزء لمحة إحصائية حول كبار السن في الجمهورية العربية السورية. وقد تم الاستناد إلى أحدث البيانات الرسمية والأدلة المتاحة لا سيما تلك التي تم تضمينها في كلٍّ من:

- دراسة "تقييم احتياجات الحماية للمستّبين 2011-2019" الصادرة عن الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان.
- نتائج المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل لعام 2020.
- نتائج المسح الديمغرافي المتعدّد الأغراض لعام 2018.



أ. تطور عدد ونسبة كبار السن

(عند الذكور: 69.5 سنة، وعند الإناث: 76 سنة). وخلال فترة الأزمة، ونتيجة تداعياتها المتشعبة، ارتفع معدل الإعالة الاقتصادية، حيث بلغ (6.7) فرد لعام 2014. ومن ثم انخفض هذا المعدل إلى (4.1) فرد في الفترة 2020. وبالتوازي، بلغ معدل الإعالة العمرية (0.67) في عام 2020.

تشهد الجمهورية العربية السورية تغييراً ديمغرافياً واضحاً يتجسد في ارتفاع متزايد لأعداد كبار السنّ وبالتالي ارتفاع نسبتهم من إجمالي السكان. فقد وصل عدد كبار السنّ إلى نحو 1.59 مليون في العام 2020 وباتوا يشكلون ما يزيد من 8 في المائة من إجمالي السكان¹⁰. ويتوافق ذلك مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 72 سنة¹¹

ب. حالات الزواج

وصلت نسبة النساء الأرمال إلى 40 في المائة من كبيرات السنّ، في حين أنها تلامس حدود 5.5 في المائة فقط لدى الرجال كبار السنّ.

ويبين الجدول 1 تفاصيل إضافية حول حالات الزواج والارتباط الأسري لكبار السنّ في الجمهورية العربية السورية.

بلغت نسبة كبار السنّ المتزوجين من إجمالي كبار السنّ حوالي 77.5 في المائة. ويظهر أن هذه النسبة وصلت لدى الرجال كبار السنّ إلى 92 في المائة، في حين بلغت عند النساء حوالي 55 في المائة.

أما بالنسبة إلى حالة الترمّل لدى كبار السنّ فقد سجّلت معدّلاً عالياً لدى النساء. فقد



الجدول 1. التوزيع النسبي لكبار السنّ (فوق 60 سنة) بحسب الحالة الأسرية

الحالة الأسرية لكبار السنّ (فوق 60 سنة) في الجمهورية العربية السورية			
الحالة الأسرية	الذكور	الإناث	الإجمالي
لم يسبق له/لها الزواج	1.3	4	2
متزوج/متزوجة	92	57	77.5
أرمل	5.5	37	20
مطلق/مطلقة	0.1	2	0.4
منفصل/منفصلة	0.1	0	0.1

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل 2020

جيم. الواقع التعليمي

وتجدر الإشارة إلى وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في ما يتعلّق بنسب التعليم للذكور والإناث من كبار السنّ. ويفرض هذا الأمر تحديات أمام السياسات التنموية التي تهدف إلى تحقيق معايير الإنصاف بشكل شامل ومن دون تمييز، إذ إنّ المستوى التعليمي يرتبط في العادة بقدر أكبر على تحصيل دخل أفضل أو أداء دور اقتصادي ذي مردود أعلى، وخصوصاً وأنّ متطلبات العصر الحالي تفرض مواكبة التطور التكنولوجي المطّرد في سوق العمل. ولذلك، فإنّ الواقع التعليمي للنساء كبيرات السنّ (والواقع المفترض لهنّ في المرحلة المقبلة) يقتضي تعزيز مبدأ التعلم المستمرّ (التعلم مدى الحياة) بصورة خاصّة.

على الرغم من التقدم المنجز في تعزيز مستويات التعليم في البلاد إلا أنّ نسب كبار السنّ الحاصلين على الشهادة الابتدائية فقط (أو ما هو دونها) لا تزال مرتفعة، حيث بلغت نحو 64 في المائة في العام 2020. ولكن، من المتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض التدريجي في السنوات والعقود القادمة.

أما نسب كبار السنّ الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي (أو ما هو فوقها) فلا تتعدّى 31 في المائة. ولكن، من المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع في العقود القادمة.



الجدول 2. التوزيع النسبي لكبار السنّ (فوق 60 سنة) بحسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية لكبار السنّ (فوق 60 سنة) في الجمهورية العربية السورية			
الحالة التعليمية	الذكور	الإناث	الإجمالي
ابتدائية وما دون	0.52	0.78	0.64
تعليم أساسي	0.15	0.07	0.11
ثانوية	0.12	0.05	0.09
معاهد متوسطة	0.07	0.04	0.06
جامعة فأكثر	0.12	0.03	0.08

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل 2020.

دال. الواقع الصحي

والأمراض المزمنة الأكثر انتشاراً بين كبار السنّ هي أمراض القلب، والسكري، وآلام المفاصل، والقلق والاكتئاب، وهشاشة العظام¹².

وفي أحدث البيانات المتوقّرة، أظهر مسح الأمن الغذائي لعام 2019 في تقصّيه عن الحالة الصحية لكبار السنّ أنّ نحو 72.4 في المائة منهم يعانون من أمراض مزمنة (ولم يُظهر المسح وجود تباين في هذه الحالة تبعاً لنوع الجنس).

تظهر البيانات أنّ معظم كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل، حيث بلغت نسبة كبار السنّ الذين يعانون من هذه الأمراض في العام 2010 حوالي 66.9 في المائة، فيما بلغت نسبة الإعاقة بينهم 2.67 في المائة. وقد وفرت العائلة في 78 في المائة من هذه الحالات الرعاية لكبار السنّ، في حين اعتمد أقل من 1 في المائة من العائلات على الخدمات المأجورة التي يوفّرها الممرضون والممرضات.



هاء. النشاط الاقتصادي

يستمرّون في العمل بعد السنّ القانونية للتقاعد مقارنة بالنساء، وذلك لانخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الجمهورية العربية السورية واستمرار تأثير التقاليد والعادات الموروثة في هذا الصدد. ويظهر الجدول 3 بعض البيانات ذات الصلة.

أدت ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية العربية السورية إلى ارتفاع نسب كبار السنّ الذين يستمرّون في العمل لتأمين الدخل، وذلك على الرغم من تحديد سنّ التقاعد بستين سنة. وقد بلغت هذه النسبة 14.6 في المائة في العام 2019. وترتفع نسب الرجال الذين

الجدول 3. عدد كبار السنّ (فوق 60 سنة) العاملين بحسب الجنس

المجموع	الإناث	الذكور	
222,295	14,506	20,7789	عدد كبار السنّ العاملين
15.61	1.01	14.6	نسبة كبار السنّ العاملين من إجمالي السكان
6	0.4	5.6	نسبة كبار السنّ العاملين من إجمالي القوى العاملة

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مسح قوة العمل 2020.





©stock.adobe.com/Diya

الرؤية والرسالة والمبادئ التوجيهية

4

الرؤية والرسالة والمبادئ التوجيهية

أ. الرؤية

أن يعيش جميع كبار السنّ بكرامة في بيئة حاضنة وداعمة تقدّر عطاءاتهم وتستثمر طاقاتهم وتستفيد من خبراتهم.

ب. الرسالة

توفير الظروف المثلى لشيخوخة نشطة وصحية في ظلّ مجتمع تتكافل أجياله في ما بينها، وتُراعى فيه احتياجات جميع الفئات العمرية من دون تمييز.

ج. المبادئ التوجيهية

إضافة إلى تبني الإطار المفهومي الذي تؤسس له مبادئ الأمم المتحدة الخمسة المتعلقة بكبار السنّ (الاستقلالية، والمشاركة، والرعاية، وتحقيق الذات، والكرامة)، فإن هذه الاستراتيجية تستند في جميع مكوناتها إلى خمسة مبادئ توجيهية هي:

1. حقوق الإنسان

السوريّ والقوانين الوطنية وتؤكد على أنّ حقوق الإنسان لا تزول مع التقدم بالعمر.

تسترشد هذه الاستراتيجية بمبادئ حقوق الإنسان التي كرستها المواثيق الدولية والدستور

2. منظور "دورة الحياة"

ومتكامل يناسب كافة الأعمار، ولا تغلب فيه مصالح جيل واحد على سائر الأجيال. ولذلك، فإنّه يتوجّب على السياسات والاستراتيجيات العامة في مختلف القطاعات ذات الصلة أن تأخذ بالاعتبار احتياجات مختلف المراحل العمرية وتطلّعاتها، من الطفولة إلى الشيخوخة.

تساهم مقارنة احتياجات كبار السنّ من منظور "دورة الحياة" في النظر إلى مختلف المراحل العمرية من الطفولة إلى الشيخوخة بوصفها مراحل مترابطة ومتبادلة التأثير. وعليه، فإنّه يجب التخطيط لقضايا كبار السنّ من منطلق أنّها تمثّل جزءاً من عملية بناء مجتمع متضامن

3. المساواة بين الجنسين

بين الجنسين في ما يتعلّق بمختلف الجوانب التعليمية والاقتصادية، وتعمّقها مع التقدّم في العمر. وبصورة خاصّة، تركّز الاستراتيجية على المشاكل الصحية التي تتعرّض لها النساء مع التقدّم بالعمر، والقيود الاجتماعية التي قد تعيق مشاركتهنّ الفاعلة في المجتمع.

تركز هذه الاستراتيجية على ضرورة مراعاة المساواة بين الجنسين وتضمين هذا المبدأ في جميع المشاريع والسياسات والبرامج المرصودة في إطارها، وذلك لتأمين حياة كريمة لكبار وكبيرات السنّ على حدّ سواء. وتلحظ الاستراتيجية مشكلة استمرار الفجوة

4. الاستناد إلى الأدلة

إلى الأدلة النوعية والكمية. كما أنّها تؤكد في أحد مداخلها على الحاجة إلى تطوير أساليب جمع البيانات بصورة تعكس واقع المسنّين بصورة دقيقة.

بهدف ضمان أن تكون السياسات شاملة وتستجيب لأولويات كبار السنّ، تتبنّى الاستراتيجية منهجية علمية لتطوير بنودها باستمرار، وهي تستند في جميع مكّوناتها

5. الشراكات

الجهود المبذولة في هذا الصدد. وهو عنصر حيوي في ترجمتها إلى سياسات وبرامج تستهدف كبار السنّ على أكثر من صعيد اجتماعي واقتصادي.

مبدأ الشراكات بين كافة أصحاب المصلحة من جهات حكومية وغير حكومية من المبادئ الرئيسية التي تُوجّه الاستراتيجية وتضمن تضافر

دال. الإطار المؤسسي والشراكات

والقطاع الأهلي والقطاع الخاص، وغيرهم من المعنيين بقضايا كبار السنّ. وليست هذه الشراكات أساسية لتطوير السياسات الشاملة

كما تقدّم آنفاً، تقوم هذه الاستراتيجية على مبدأ الشراكة الفاعلة بين مختلف أصحاب المصلحة، من ممثلين عن القطاعات الحكومية

وبعد إقرار الاستراتيجية، تعمل الجهات المعنية على ما يلي:

- ترجمة البرامج إلى مشاريع وفق مهام كل جهة وبحسب اختصاصها.
- وضع مصفوفات التنفيذ التي تتضمن الإطار الزمني والمادي والمالي للتنفيذ.
- إعداد مؤشرات الإنجاز والقياس وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ والجهات الداعمة.
- تضع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان خطط المتابعة وتقوم بإنتاج تقارير الأداء وتقارير التقدّم المحرّز (وتحدّد الفترة الزمنية المرصودة لإنتاج هذه التقارير ومنهجيتها ومؤشراتها).

فحسب، بل إنّها تضمن تنفيذ الاستراتيجية على أرض الواقع بصورة فاعلة، بالإضافة إلى ضمان الاستفادة القصوى من الموارد والخبرات المتاحة.

وتُعدُّ الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان الجهة الوطنية المعنية بتنسيق الأنشطة والسياسات المتعلقة بكبار السنّ، وذلك لكون شيخوخة السكان قضية عابرة للقطاعات تتداخل مكوناتها مع مهام عدد من الوزارات والهيئات الحكومية. كما تضطلع هيئة التخطيط والتعاون الدولي بمسؤولية إدماج الخطط والأنشطة المتعلقة بكبار السنّ في متن الخطط الوطنية الكلية.

هاء. الرصد والتقييم

المناسب لحل أي مشكلة قد تقع خلال هذه المرحلة.

- **في مرحلة تقييم الأثر:** يعوّل في هذا الإطار على البيانات والمؤشرات التي سينتجها المكتب المركزي للإحصاء والجهات المعنية الأخرى. ويجب أن تعكس البيانات مستوى تحقيق الأهداف، وذلك لمعرفة أثر السياسات والبرامج والمشاريع على واقع كبار السنّ. وهذه الخطوة ضرورية من أجل تعديل خطط العمل عند عدم ملاءمة (أو عدم كفاية) البرامج والمشاريع للاحتياجات والمتطلّبات.

بالتوازي مع تنفيذ سياسات الاستراتيجية وبرامجها التدخلية التي يجري العمل على إعدادها، ثمة مسار للمتابعة يقوم على الرصد والتقييم في مرحلتين:

- **في مرحلة التنفيذ:** حيث يساعد جمع المعطيات حول سير تنفيذ برامج الاستراتيجية في قياس مؤشرات الإنفاق والإنجاز والأداء لكافة البرامج والمشاريع المدرجة في الخطة. وبالتالي، يسمح الرصد الدقيق للجهات المنفّذة بالتدخل في الوقت

واو. التحدّيات

الطبيعية والثروات الممارسة من قبل الاحتلاليين الأمريكي والتركي لبعض المناطق في الجمهورية العربية السورية. ويضع ذلك كلاً مشكلة التمويل في أعلى سلّم التحدّيات التي تعيق تحقيق أهداف الاستراتيجية.

تواجه الخطط والأنشطة الخاصة بكبار السنّ تحديّات كبيرة تتعلق بمحدودية الموارد العامة والتي تأثرت بشكل كبير جرّاء الحرب، وجرّاء التدابير الانفرادية القسرية الأحادية الجانب من جهة أخرى. يُضاف إلى ذلك التعديلات على الموارد



مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها

5

مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها

الاستراتيجية أولوية حقوقية أو إجرائية ينبغي العمل عليها والتأثير في مسارها لتكون مستجيبةً لاحتياجات كبار السن وسُبل تمكينهم اجتماعيًا واقتصاديًا. ويتضمن كل مدخل شرحاً للخلفية التي يستند إليها والتحديات التي تواجهه. وينبثق عن ذلك تحديد السياسة المركزية التي يجب تبنيها في هذا الإطار. ويولي ذلك تعداداً للبرامج المرصودة ضمن كل سياسة (أي ضمن كل هدف استراتيجي) والأنشطة المقترحة لتنفيذها.

ويلخص الجدول التالي بنية الاستراتيجية مع ملاحظة مداخلها وسياساتها وبرامجها كذلك انشطتها:

تتمحور هذه الاستراتيجية حول ثمانية مداخل رئيسية تتناول جوانب مختلفة من قضايا كبار السن وواقعهم في الجمهورية العربية السورية. وتصبّ مداخل الاستراتيجية في خدمة الجهود التنموية للدولة، ولا سيما ما يتعلق بتحقيق أهداف خطة إعمار سورية في مرحلة ما بعد الحرب. كما أنّها تتماشى مع الاتجاهات المعتمدة في الأطر الدولية الراحية لقضايا كبار السن.

وقد تم تحديد هذه المداخل بناءً على نتائج الدراسة المكتبية ومجموعة المقابلات التي أجريت مع ممثلين عن القطاعين الحكومي وغير الحكومي. ويشكل كل مدخل من مداخل



الجدول 4. ملخص مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها

المدخل	نبذة عن الخلفية والتحديات	السياسة/الهدف	البرامج
 <p>الحماية الاجتماعية والأمن المالي</p>	<p>الحاجة إلى تطوير نظام الرعاية الاجتماعية في مرحلة ما بعد الحرب.</p> <p>عدم شمول جميع كبار السنّ بنظام التقاعد.</p> <p>انخفاض قيمة العملة المحليّة وفقدان الرواتب التقاعدية لقيمتها الشرائية.</p>	<p>شمول جميع فئات كبار السنّ بنظام حماية اجتماعية يكون مبنياً على مبادئ المساواة والتضامن بين الأجيال وقادراً على أن يضمن لهم العيش بأمان ورفاه.</p>	<p>تطوير نظام تقاعد شامل يوفر دخلاً تقاعدياً كافياً لفئات أوسع من كبار السنّ.</p> <p>استهداف كبار السنّ في نظام المساعدات والتأمينات الاجتماعية.</p> <p>تشجيع النشاط الاقتصادي لكبار السنّ.</p>
 <p>الصحة الجسدية والعقلية والنفسية لكبار السنّ</p>	<p>يراعى الإطار المؤسسي تقديم رعاية صحية مجانية لمن هم فوق الستين سنة.</p> <p>ارتفاع احتمال الإصابة بالأمراض مع التقدم بالعمر.</p> <p>وقوع أضرار كبيرة في البنية التحتية للقطاع الصحي نتيجة الحرب.</p> <p>النزف الحاصل في الكادر الطبي نتيجة الهجرة.</p> <p>تراجع قطاع الأدوية وارتفاع كلفة الاستيراد.</p>	<p>توفير الرعاية الصحية الجسدية والعقلية والنفسية الشاملة لجميع كبار السنّ.</p>	<p>توسيع نطاق التغطية الصحية ودعم وتأهيل المراكز الصحية في مختلف المناطق لتكون صديقة لكبار السنّ.</p> <p>رفع كفاءة الأطباء المختصين والعاملين الصحيين في مجال تقديم الرعاية الصحية لكبار السنّ (طب الشيخوخة).</p> <p>دعم برامج الرعاية الصحية المنزلية.</p>
 <p>الرعاية الاجتماعية</p>	<p>انحسار الأسرة الممتدة وتزايد الأعباء على الأسرة النووية ومنها رعاية كبار السنّ.</p> <p>الحاجة إلى تطوير خدمات الرعاية المنزلية لكبار السنّ.</p> <p>تضرر دور الرعاية والأندية النهارية الخاصة بكبار السنّ.</p>	<p>تطوير خدمات الرعاية المنزلية لكبار السنّ والأندية النهارية الخاصة بهم وتعزيز خدمات الرعاية طويلة الأمد</p>	<p>دعم خدمات الرعاية المنزلية.</p> <p>إنشاء الأندية النهارية الخاصة بكبار السنّ وتطويرها.</p> <p>دعم دور الرعاية طويلة الأمد وتطويرها.</p>
 <p>المشاركة والتضامن بين الأجيال</p>	<p>ضرورة تغيير الصورة النمطية السلبية عن كبار السنّ.</p> <p>تعزيز مفهوم "التعمّر النشط".</p> <p>الاستفادة من جهود الوزارات المختلفة في تفعيل حضور كبار السنّ في المجتمع.</p>	<p>تعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية لكبار السنّ ودعم التضامن بين الأجيال.</p>	<p>تعزيز الصورة الإيجابية حول كبار السنّ وتعميم مفهوم "التعمّر النشط" ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهم.</p> <p>تفعيل آليات مشاركة كبار السنّ في صنع القرار.</p> <p>تكثيف برامج التضامن بين الأجيال.</p>

المدخل	نبذة عن الخلفية والتحديات	السياسة/الهدف	البرامج
 <p>الوقاية من العنف والإساءة والإهمال</p>	<p>عدم وجود آليات تبليغ عن أشكال الإساءة غير الجسدية ضد كبار السن.</p> <p>تعرّض كبار السن إلى الاستغلال في ظروف الأزمة الصعبة.</p> <p>عدم كفاية المساعدات التي تقدّمها مراكز الإيواء أو برامج المساعدة لتغطية احتياجات كبار السن.</p>	<p>الحدّ من جميع أشكال العنف الجسدي والمعنوي الموجه ضد كبار السن وحمايتهم من الإساءة والاستغلال والإهمال.</p>	<p>تطوير الإطار القانوني.</p> <p>تطوير آليات التبليغ عن العنف والإساءة.</p> <p>حماية كبار السن في حالة الأزمات.</p>
 <p>البيئة التمكينية الداعمة لكبار السن</p>	<p>اصطدام مشاريع إنشاء البيئة التمكينية للمستّنين بعقبة نقص التمويل.</p> <p>عدم تلاؤم المسكن، في أغلب الأحيان، مع احتياجات كبار السن.</p> <p>عدم تجهيز المرافق العامّة بالوسائل المساعدة لكبار السن.</p> <p>صعوبة استخدام وسائل النقل العام من قِبَل المستّنين.</p>	<p>إنشاء بيئة تمكينية داعمة وصديقة لكبار السن لضمان استقلاليتهم، وتسهيل ممارستهم لحياتهم اليومية، وتفعيل مشاركتهم بالمجتمع.</p>	<p>منازل صديقة لكبار السن.</p> <p>مُدن صديقة لكبار السن.</p>
 <p>البيانات والدراسات</p>	<p>عدم ملاءمة العيّنة المستخدمة في الإحصاءات والمسوح للاطلاع الدقيق على واقع كبار السن.</p> <p>شحّ الموارد المالية المخصّصة للمسوحات المتعلقة بكبار السن.</p> <p>تشرذم البيانات حول كبار السن بين الجهات المختلفة.</p>	<p>تطوير القاعدة المعرفية حول كبار السن بما يساهم في وضع سياسات وبرامج تستجيب لأولوياتهم ولا تهمل أحداً منهم، لا سيما الفئات الأشدّ ضعفاً بينهم.</p>	<p>تطوير البيانات والدراسات حول كبار السن.</p>
 <p>التنسيق والشراكات</p>	<p>ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا كبار السن.</p> <p>ضرورة إعادة إنشاء لجنة وطنية خاصة بكبار السن.</p>	<p>تعزيز التنسيق وبناء الشراكات لضمان العمل الفعّال على حماية كبار السن وتمكينهم وتوجيه الإنفاق المرصود لمشاريعهم بشكل مناسب.</p>	<p>تعزيز التنسيق العابر للقطاعات حول قضايا كبار السن.</p> <p>بناء الشركات بين مختلف الفاعلين حول قضايا كبار السن.</p>

المصدر: من إعداد الإسكوا بالاستناد إلى معطيات من الوزارات والجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية.

الف. المدخل الأول: الحماية الاجتماعية والأمن المالي

الخلفية

1. تعريف الحماية الاجتماعية

وفي الجمهورية العربية السورية يتكوّن نظام الحماية الاجتماعية بشكل رئيسي من التأمينات الاجتماعية التي تشمل نُظُم التقاعد (للموظفين والمستخدمين)، ونُظُم المساعدات الاجتماعية المختلفة (الخاصة بالفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع ومنهم ذوي الدخل المحدود، وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة). وبهذا الاعتبار، يمكن القول إنّ نُظُم الحماية الاجتماعية المعتمدة في الجمهورية العربية السورية تشكّل أحد ركائز الأمن المالي لكبار السنّ في البلاد.

يعبّر مفهوم "الحماية الاجتماعية" عن مجموعة من السياسات والبرامج العامة التي تهدف إلى ضمان مستوى معيشي كافٍ والحصول على الرعاية الصحية اللازمة طوال دورة الحياة. ويمكن تقديم استحقاقات الحماية الاجتماعية بشكل نقدي أو عينيّ، وذلك من خلال نُظُم غير قائمة على الاشتراكات (تكون شاملة لجميع أفراد المجتمع أو مستهدفة لفئات محدّدة منه)، وأخرى قائمة على الاشتراكات (مثل المعاشات التقاعدية)، بالإضافة إلى تدابير تكميلية تعمل على بناء رأس المال البشري، وإنشاء أصول منتجة، وتيسير الحصول على العمل¹³.

2. الإطار القانوني والمؤسساتي

الاعتبارية المستقلة. وتشمل برامج هذا النظام الراتب التقاعدي للعاملين في القطاعين العام والخاص، وتعويضات العجز والوفاة، وتعويضات الإصابات الناجمة عن العمل.

بشكل عام، تعتبر قضية الحماية الاجتماعية حالياً أبرز الأولويات التي جاءت ضمن "البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الحرب"، ومدخلاً لضمان حقوق المواطنين، ومن بينهم كبار السنّ. ويمكن الحديث عن تنظيم مبادئ الحماية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية من زاويتين: قانونية ومؤسساتية.

كما يؤطّر القانون الأساسي للعاملين (قانون رقم 50 لعام 2004) الحقوق المكفولة للعامل في الجمهورية العربية السورية. وتشمل أحكام هذا القانون، على سبيل المثال، تحديد الحالات التي يمكن فيها تجديد الخدمة للعامل بعد إتمامه سنّ الستين (المادة 132). فالقانون يجيز - في حالات الضرورة وبقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناءً على طلب العامل واقتراح الوزير المختصّ - تمديد فترة الخدمة بعد إتمام الستين من العمر وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد حتى خمس سنوات على أبعد حدّ. وتدخل الخدمة المُمدّدة في حساب الراتب (التقاعد) والترفيغ، وثقة أحكام خاصة تنظّم حالات الجمع بين المعاش التقاعدي والأجر الشهري. وتصبّ هذه الأحكام في خدمة العامل الذي بلغ الستين من العمر (وصار من فئة كبار السنّ) غير أنّه

قانونياً، كرس دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 مبدأ الحماية الاجتماعية، حيث ينصّ الفصل الثالث منه، والمتعلق بالمبادئ الاجتماعية، على أنّ الدولة تكفل كلّ مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتمّ والشيوخوخة. كما أنّها تكفل الضمان الاجتماعي والصحي للعمال¹⁴.

وينظّم قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 (وتعديلاته المتضمنة في القانون رقم 28 لعام 2014) كيفية الاستفادة من نظام التقاعد. وتسري أحكام هذا القانون على موظفي الحكومة والوحدات الإدارية ذات الصفة

(العام والخاص والمشارك). وتشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ويقوم على هيكلة ثلاثي يضم أرباب العمل ونقابة العمال والحكومة.

كما توفر المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات الراتب التقاعدي للعسكريين وأفراد الجيش والقوات المسلحة والقوى الأمنية. ويكمل نظام التأمينات الاجتماعية نظاماً مجزأ مؤلف من برامج إضافية أصغر توفرها الشركات لأعضاء بعض الفئات المهنية، بالإضافة إلى برنامج التأمين الاجتماعي الأولي، وذلك بحسب المهنة التي ينتمي إليها العامل أو الموظف.

وتوفر الصناديق التعاونية والتكافئية (الاجتماعية والصحية) خدمات الحماية الاجتماعية للعديد من مؤسسات القطاع العام والنقابات المهنية والمنظمات الشعبية. ويستفيد كبار السن تحديداً من برامج المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حالياً (من خلال الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية) على تطوير برامج لدعم وتمكين كبار السن لا سيما الأكثر حاجة منهم، كقاضي المعيل أو ذوي الإعاقة، وكذلك الذين كانوا يعملون في نطاق الأعمال غير المأجورة أو الأعمال الموسمية.

لا يزال قادراً على تأدية مهامه بالشكل المطلوب. كما تم استصدار قانون ينص على رفع سن التقاعد إلى سن السبعين لبعض العاملين في الدولة (القضاة وأساتذة الجامعات)، وذلك للإفادة من خبراتهم في مجال التعليم والجامعات والقضاء. وبشكل عام، يمكن أن يُورث المعاش التقاعدي (ويصير اسمه 'معاش وراثي') بحيث يستفيد منه والدا الموظف المتوفى، أو زوجته إذا لم تعمل ولم تتزوج بعده، أو بناته إذا لم يعملن، أو ابنه إذا كانت لديه إعاقة تمنعه من العمل.

وتسري أحكام قانون العمل رقم 17 لعام 2010 على علاقات العمل في القطاع الخاص والشركات العربية الاتحادية والأجنبية والقطاع التعاوني والقطاع المشترك غير المشمول بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة. وقد أجاز هذا القانون لكبار السن العاملين الاستمرار في العمل حتى بلوغهم الخامسة والستين من العمر. ويلزم القانون صاحب العمل بتسجيل جميع العاملين لديه في التأمينات الاجتماعية أصولاً (المادة 93).

أما مؤسساتياً، فتعد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية صندوق التأمين الاجتماعي الرئيسي في الجمهورية العربية السورية. ويغطي الصندوق عدداً من الفئات المهنية من القطاعات المختلفة

3. التحديات

شخص، يُضاف إليهم نحو 400 ألف متقاعد من القطاع الخاص.

غير أن حصول فئة معينة من كبار السن على راتب تقاعدي لا يعني بالضرورة أنهم في مظلة الحماية الاجتماعية الكافية. فقد أدى الانخفاض الحاد في قيمة العملة السورية إلى انخفاض كبير في القيمة الحقيقية للمعاشات التقاعدية، وذلك على الرغم من زيادة بعض المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية والأفراد العسكريين مثلاً (في عامي 2013 و2015). وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوفير المساعدات الاجتماعية، إلا أن الموارد المالية الضئيلة المخصصة لا تسمح باستهداف أعداد ونسب أكبر من كبار السن، ولا سيما ذوو الحاجة منهم.

على الرغم من استمرار العمل على تطوير الأطر القانونية والمؤسسية للرعاية الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية، فإن مرحلة الحرب وما تلاها من أزمات أكدت على وجود مشاكل ينبغي التوجه إلى حلها. وفي ما يخص كبار السن تحديداً فيلاحظ أن أنظمة التقاعد لا تشملهم جميعاً، حيث يبقى العديد منهم - كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال الموسمين والعمال في الأعمال غير المأجورة - خارج أنظمة التقاعد، وذلك لعدم تمثيلهم في سوق العمل. ويهدد هذا الواقع الأمن المالي لمجموعة كبيرة منهم ويعرضهم للفقر والعوز. ويقدر عدد الأشخاص الذين يحصلون على معاش تقاعدي من الدولة بحوالي 800 ألف

والتضامن بين الأجيال وقادراً على أن يضمن لهم العيش بأمان ورفاه.

(أ) البرنامج الأول: تطوير نظام تقاعد شامل

يوفر دخلاً تقاعدياً كافياً لفئات أوسع من كبار السنّ

(ب) البرنامج الثاني: استهداف كبار السنّ في نظام المساعدات والتأمينات الاجتماعية

(ج) البرنامج الثالث: تشجيع النشاط الاقتصادي لكبار السنّ

لقد دفع عدم الاستقرار في الدخل (أو انعدامه في حالات عديدة) بأعداد كبيرة من كبار السنّ إلى الفقر، وعرضهم للجوع وسوء التغذية، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار الأغذية وغيرها من السلع الأساسية. وقد فاقم من الأزمة المالية لكبار السنّ الخسائر الواقعة نتيجة الحرب والتي أفقدت جزءاً كبيراً منهم ممتلكاتهم ومدخراتهم وأفراد أسرهم. ويبقى كبار السنّ من ذوي الإعاقة وفاقدي المعيل من الفئات الأضعف والأكثر عرضة للمخاطر.

السياسة: شمول جميع فئات كبار السنّ بنظام حماية اجتماعية يكون مبنياً على مبادئ المساواة

باء. المدخل الثاني: الصحة الجسدية والعقلية والنفسية لكبار السنّ

الخلفية

1. الإطار القانوني والمؤسساتي

الجهة المسؤولة

وعن البرامج المخصصة للحفاظ على صحتهم وتعزيزها، كما أنّها الدائرة الممثلة لوزارة الصحة في اللجان الوطنية التي تُعنى بقضايا كبار السنّ.

تعتبر دائرة صحة الأشخاص البالغين وكبار السنّ في مديرية الرعاية الصحية الأولية الجهة المسؤولة عن متابعة وتقديم الخدمات الصحية لكبار السنّ

نظام التغطية الصحية

وتقدّم لهم خدمات وقائية وعلاجية ورعاية صحية نفسية خاصة بهم.

اعتمدت وزارة الصحة سياسة خاصة بالتغطية الصحية لكبار السنّ الذين تجاوزوا الستين سنة، إذ تتمّ معابنتهم في المراكز الصحية مجاناً،

الخدمات الصحية المقدّمة

كذلك خدمات التصوير والفحوصات المخبرية العامة. أما الصور والفحوصات التخصصية فليست متاحة فيها. وقد أمّنت وزارة الصحة كذلك خدمات التوعية والعلاج والأدوات الطبية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من كبار السنّ عبر المنظمات الدولية المساعدة، كما تمّ تجهيز بعض هذه المراكز لتكون صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يسهل الدخول إليها. وفي العادة، يعمل في هذه المراكز فريق

تقدم المراكز الصحية في المحافظات خدمات صحية مجانية لكبار السنّ. وتتضمن هذه الخدمات برامج الصحة الوقائية، ومنها الحملات التثقيفية حول بعض الأمراض، وتأمين بعض اللقاحات (بقتصر الأمر حالياً على لقاح الإنفلونزا). كما تقدّم هذه المراكز أدوية الأمراض المزمنة، وتوفّر المعاينات الاستشفائية الأساسية، وتصدر التحويلات اللازمة إلى العمليات الجراحية أو إلى الأطباء الاختصاصيين، وتوفر

ولدعم دور الأسرة وضمان صحة كبار السنّ، فَعَلَّتْ وزارة الصحة خدمات الرعاية المنزلية لكبار السنّ في بعض المناطق قبل الحرب، وشمل ذلك تدريب مقدّمي الرعاية ضمن الأسرة على الطرق السليمة والأمنة للتعامل مع كبار السنّ.

مدرب تدريباً خاصاً في مجال صحة كبار السنّ ومعيّن من قبل وزارة الصحة. ويقوم أفراد الفريق، إضافةً إلى مهامهم، بتدريب باقي الأطباء والممرضين على أساليب التعامل مع هذه الفئة العمرية.

2. التحدّيات

طبّ الشيخوخة غير موجود بصورة وافية بين الأطباء. كذلك تأثر قطاع صناعة الأدوية بالأزمة، حيث كان نحو 90 في المائة من الأدوية المطلوبة يُنتج محلياً قبل الحرب. غير أنّ تدمير المصانع، والتقلص الذي شهدته شركات الأدوية التي انخفض عددها من نحو 50 شركة إلى 25 شركة فقط، وهجرة الكوادر المهنية، كلّها عوامل أدّت إلى توقف إنتاج الأدوية محلياً، والاعتماد على استيراد الأدوية بكلفة عالية، فضلاً عن تعقيد آلية الاستيراد في ضوء العقوبات الخارجية المفروضة على الجمهورية العربية السورية¹⁵.

وقد تزايد نتيجة لكلّ هذه المشاكل عدد كبار السنّ غير المشمولين بنظّم الرعاية الصحية الأولية. وترافق هذا الواقع مع تدني مستوى الرعاية الاجتماعية والطبية مما زاد من هشاشة الوضع الصحي لكبار السنّ، فقد زادت نسبة إصابتهم بالأمراض المزمنة والأمراض المتصلة بالتقدّم بالعمر. كما أنّ الصدمات المتتالية، من الحرب والدمار إلى النزوح وفقدان البيوت وبعض أو كلّ أفراد العائلة، أثّرت على الصحة العقلية والنفسية لكبار السنّ، فزادت الأمراض النفسية بينهم بنسبة كبيرة، وذلك في ظلّ تضائل خدمات الصحة النفسية المتاحة. وتواجه كبيرات السنّ تحديّات إضافية على المستوى الصحي نتيجة مضاعفات الحمل المتكرّر وهشاشة العظام والأمراض المزمنة.

وتعتبر محدودية توافر الأدوية وارتفاع أسعارها بشكل كبير أحد أبرز التحدّيات التي يواجهها كبار السنّ. فبسبب شح الموارد المالية المخصصة لدعمهم، يصعب تأمين مجانية الأدوية في المراكز الصحية لهم (ولغيرهم بطبيعة الحال)، لا سيما أدوية الأمراض المزمنة.

تزداد الحاجة إلى الرعاية الصحية مع التقدم في العمر، حيث ترتفع احتمالات الإصابة بالأمراض المزمنة وغيرها، كما ترتفع نسب الإعاقة بمختلف أشكالها ومستوياتها. وقد شهدت الجمهورية العربية السورية قبل الحرب تطوّراً ملحوظاً في النظام الصحي والخدمات الصحية المقدّمة للمواطنين. وعلى الرغم من الأزمات، فقد تم تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة في مجال توفير الرعاية الصحية لكبار السنّ خلال الأعوام السابقة، بما في ذلك تأسيس عيادات لرعاية كبار السنّ في العديد من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، وإقامة دورات تدريبية للأطباء العاملين ضمن برنامج صحة كبار السنّ في جميع مديريات الصحة، وإقامة دورات تدريبية لعناصر التمريض شارك فيها مئات الممرضين والممرضات. وتسعى الوزارة إلى القيام بحملات توعوية دورية تُعنى بزيادة الوعي حول مفهوم الشيخوخة النشطة وأساليب تعزيزها في المجتمع.

إلا أنّ الحرب ألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية للقطاع الصحي في البلاد، وتم تدمير العديد من المراكز الصحية والمستشفيات والمستوصفات. وأصبحت الخدمات الصحية شديدة المركزية، وذلك بمعدّل مركز واحد لكل محافظة، مع ملاحظة تراجع القدرة العامّة لهذه المراكز على توفير الخدمات العلاجية. وقد صعّب ذلك وصول كبار السنّ إلى هذه المراكز التي قد تكون بعيدة عن أماكن سكنهم أو يتعدّد الوصول إليها بسبب الحرب، وحال أيضاً دون استفادتهم من الخدمات الصحية في هذه المراكز والتي اقتصر في الكثير من الأحيان على توفير الدواء فقط. كما لحقت بالطاقم الطبي خسائر كبيرة نتيجة للحرب والهجرة. وجدير بالذكر أنّ تخصص

السياسة: توفير الرعاية الصحية الجسدية والعقلية والنفسية الشاملة لجميع كبار السنّ.

(أ) **البرنامج الأول: توسيع نطاق التغطية الصحية ودعم وتأهيل المراكز الصحية في مختلف المناطق لتكون صديقة لكبار السنّ**

(ب) **البرنامج الثاني: رفع كفاءة الأطباء المختصين والعاملين الصحيين في مجال تقديم الرعاية الصحية لكبار السنّ (طب الشيخوخة)**

(ج) **البرنامج الثالث: دعم برامج الرعاية الصحية المنزلية**

أما بالنسبة لكبار السنّ ذوي الإعاقة، فمن أهمّ التحديات التي يواجهونها عدم القدرة على الحصول على الأدوات الطبية المساعدة، كالكراسي المتحركة، وسماعات الأذن، والعصا المساعدة للحركة (العكاز). ولا تتوفر هذه الآلات المساعدة إلاّ بنسب بسيطة وعن طريق دعم المنظمات الدولية. وتقوم وزارة الصحة السورية بتوزيعها عبر المراكز الصحية. وتقوم وزارة الدفاع والجيش بتقديم الإعانة لأفراد الجيش الذين تعرضوا للإعاقة في أثناء قيامهم بواجبهم الوطني. وأخيراً، ونتيجة للوضع الأمني ونظراً لشح الموارد المالية والبشرية، فقد شهدت خدمات الرعاية الصحية المنزلية تراجعاً كبيراً، وتقتصر هذه الخدمات على أعداد محدودة من كبار السنّ.

جيم. المدخل الثالث: الرعاية الاجتماعية

الخلفية

لكبار السنّ. وتأتي الخدمات الرعايية التي تقدّمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لكبار السنّ لتساند العائلة في ضمان استقلالية كبار السنّ وقدرتهم على العيش بكرامة. وبشكل عام، تتنوّع الخدمات الرعايية التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بين خدمات مقدمة في منازل كبار السنّ، وخدمات مقدمة في المرافق والأندية النهارية، وخدمات مقدمة في دور الرعاية طويلة الأمد.

تشهد الجمهورية العربية السورية تحوّلاً نوعياً متمثلاً في الاتجاه المتنامي نحو الأسرة النووية وانحسار الأسرة الممتدة، وبخاصة في المدن، وهو ما يزيد العبء المترتب على أفراد الأسرة لرعاية كبار السنّ وإعالتهم. وقد أثقلت الأزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية هذا العبء نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ومع ذلك، تقوم العائلة في أغلب الحالات بتقديم خدمات الرعاية



الإطار القانوني والمؤسساتي

الرعاية المنزلية والأندية النهارية

والعمل بالإشراف على المراكز المجتمعية التي تُعنى، بجانب منها، بكبار السنّ. وتهدف وزارة الثقافة إلى تأسيس نوادٍ نهارية خاصة بكبار السنّ ضمن مراكزها الثقافية.

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على برامج خاصة لتدريب العاملين في الجمعيات الأهلية على تقديم خدمات الرعاية لكبار السنّ. كما تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

دور الرعاية طويلة الأمد

واختصاصيي التغذية، ومن عدم وجود أطباء متخصصين في طب الشيخوخة. ولتعويض هذا النقص تتعاون الوزارة بشكل خاص مع الجمعيات الأهلية ذات الخبرة المتخصصة لتدريب مقدّمي الرعاية الاجتماعية والصحية على حُسن التعامل مع المُسنّين بطريقة صحية آمنة تلائم المعايير المعتمدة. كما يتمّ تدريب عدد من العاملين في الجمعيات الأهلية المعنية على المهارات التي يجب يتحلّى بها مَنْ يعمل كـ"جليس مُسنّ"، وذلك بالتعاون مع مفوضية اللاجئين. كما تم تدريب عدد من العاملين في وزارة الصحة على إدارة الحالة الخاصة بهذه الفئة العمرية وكيفية التعامل مع كبار السنّ. كما وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الى تضمين شريحة المسنين ضمن نظام إدارة الحالة الوطني المتكامل فور إصداره كون هذه الشريحة من الشرائح الأشد هشاشة.

السياسة: تطوير خدمات الرعاية المنزلية لكبار السنّ والأندية النهارية الخاصة بهم وتعزيز خدمات الرعاية طويلة الأمد.

شهدت أعداد كبار السنّ في دور الرعاية تزايداً خلال الفترة الأخيرة. لكن نظراً إلى دور العائلة القوي والعادات والتقاليد التي تشدّد على ضرورة احتضان كبير السنّ في المنزل وفي كنف العائلة، تبقى أعداد كبار السنّ في دور الرعاية منخفضة نسبياً، حيث يستفيد فقط حوالي 710 مُسنّين (أرقام عام 2019) من خدمات الإيواء في دور الرعاية.

وتقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، من خلال مديريةية السياسات الاجتماعية، مسؤولية إدارة ملف الرعاية طويلة الأمد لكبار السنّ، وذلك بموجب القانون رقم 20 الصادر عام 1980 والذي ينص على استحداث دور رعاية لكبار السنّ. وتتعاون الوزارة في هذا المجال مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة والجمعيات الأهلية ذات الصلة. وقد دأبت الوزارة على دعم دور الرعاية الحكومية والأهلية من خلال تقديم الرعاية المتكاملة لكبار السنّ فوق الـ 60 عاماً، ومن دون تمييز بين الرجال أو النساء أو كبار السنّ ذوي الإعاقة، حيث توفر لهم الإقامة والتغذية والرعاية الصحية والأدوية والدعم النفسي والاجتماعي والأجهزة المُعينة (حركية، بصرية، سمعية)، كما توفر لهم الأنشطة الترفيهية.

ولكن، كما هي حال سائر القطاعات، فقد تضررت العديد من دور الرعاية خلال الحرب، كما تأثرت خدماتها بندرة التمويل ونقص الحوافز لمقدّمي الخدمات الرعائية. وبالإضافة إلى غياب النُظم الخاصة بتقييم العمل في هذه الدور، فإنّها تعاني من نقص الموارد البشرية النوعية، من ممرضات وممرضين، واختصاصيين نفسيين واجتماعيين،

(أ) البرنامج الأول: دعم خدمات الرعاية المنزلية

(ب) البرنامج الثاني: إنشاء الأندية النهارية

الخاصة بكبار السنّ وتطويرها

(ج) البرنامج الثالث: دعم دور الرعاية طويلة

الأمد وتطويرها

دال. المدخل الرابع: المشاركة والتضامن بين الأجيال

الخلفية

الجديدة، وخاصة إلى الجيل الفتى الذي نشأ خلال الحرب. كما يطمح الكثيرون منهم في الاستمرار بنشاطهم الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، ثمة ضرورة قصوى للعمل على تغيير تلك الصورة النمطية تماشياً مع الاتجاهات العالمية التي تحثّ على تفعيل دور كبار السنّ في محيطهم وإعطائهم القدرة على أن يكونوا فاعلين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً في أسرهم ومجتمعاتهم.

ثمة صورة نمطية سلبية تسود في بعض الأوساط عن كبار السنّ، حيث يتم النظر إليهم دائماً كمتلقين سلبيين (أي غير فاعلين) للرعاية التي تشكّل عبئاً اقتصادياً ومعنوياً على الأسر والمجتمع. لكن كبار السنّ اليوم يعيشون لفترة أطول ويتمتعون بصحة أفضل مقارنة بالأجيال السابقة. وهم يملكون خبرات مهنية وحياتية متراكمة ويعتبرون عن موروث ثقافي واسع يمكنهم نقله إلى الأجيال

1. الجهود المبذولة من قبل الوزارات المختلفة

استشارية تستقطب من خلالها الخبرات المميزة من الأشخاص كبار السنّ، وذلك من أجل إشراكهم في التخطيط للبرامج الثقافية والترفيهية المعدة لهم. كما أعدت الوزارة ووزعت كتباً خاصاً لتعريف كبار السنّ على الخدمات والامتيازات التي يستفيدون منها من كافة الوزارات. كما وتبادر الوزارة إلى إشراك كبار السنّ في اللقاءات الدورية التي تقوم بها وذلك للوقوف على أهم المشاكل التي تواجههم وعرض احتياجاتهم وإفساح المجال أمامهم للمشاركة في اقتراح الحلول المناسبة، كما تتعاون مع جهات فنية لإنتاج بعض البرامج الثقافية التي تُعنى بقضايا كبار السنّ وذلك من أجل زيادة مستوى الوعي والإدراك من قبل المجتمع حولها.

من جهتها، تعقد وزارة الإدارة المحلية والبيئة لقاءات دورية مع كبار السنّ في بعض المحافظات لإشراكهم في عملية تحديد الاحتياجات والتحديات الخاصة بهم وإيجاد حلول لها، إضافة إلى رعايتها برنامج التأهيل المنزلي الذي يشمل زيارات منزلية وأنشطة رياضية ترفيهية وبيدوية.

وتغطي وزارة الإعلام كافة الفعاليات والاحتفالات الخاصة بكبار السنّ، كما تعمل بشكل خاص مع المتقاعدين من الإعلاميين للتركيز على المواضيع

وفي هذا السياق، تعمل وزارة الثقافة من خلال عددٍ من البرامج على المساهمة في تغيير الصورة النمطية السائدة عن كبار السنّ. فتقوم مديرية التراث في الوزارة بتحديث برامج التقارب بين الأجيال وذلك بهدف تشاطر الخبرات وتغيير الصورة النمطية عن كبار السنّ. ومن خلال الأعمال والبرامج الثقافية المختلفة، تحاول الوزارة الإضاءة على بعض قضاياهم الملحة مثل حمايتهم من الإساءة والعنف. كما تهدف إلى تأمين نقل الموروث الثقافي والخبرات من الجيل الكبير إلى الأجيال الفتية، وتبسيط الضوء على دور هذه الفئة العمرية في التنمية البشرية والمشاركة الاجتماعية. كما تركز مديرية ثقافة الطفل في الوزارة على تغيير الصورة النمطية عن كبار السنّ بين الأجيال الناشئة، وذلك من خلال إظهار دورهم "كحافظين للتراث والذاكرة الثقافية". وفي هذا الإطار، يتم التأكيد على دورهم في تماسك الأسرة والمجتمع.

ويمكن التطرّق أيضاً في هذا السياق إلى برنامج مهارات الحياة الذي يتضمّن مبادرات شبابية موجهة إلى كبار السنّ، مثل زيارة دور المسنين لتنظيم الأنشطة الثقافية والترفيهية لهم، وتقديم الدعم النفسي لكبار السنّ في منازلهم أو في دور الرعاية. وقد أنشأت وزارة الثقافة مجالس

التعاضد الأسري والصورة الإيجابية لكبار السنّ الذين كان لهم دور فاعل في توعية الجيل الجديد الذي ولد في الحرب، والذي لا يعرف وطنه ما قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك تساهم وزارة الإعلام بالإضاءة على مفهوم "دورة الحياة" في البرامج التلفزيونية، والتركيز على أهمية تفادي خطر الأمراض واعتماد حياة صحية مع التقدم في العمر، لتتلاقى بذلك مع خطة وزارة الصحة في التركيز على تعزيز مفهوم "التعمّر النشط" وتوعية الأسرة والمجتمع وكبار السنّ على أهمية اتباع نمط الحياة الصحية السليمة للتمتّع بشيخوخة صحية نشطة.

التي تُعنى بكبار السنّ وتطوير نظرة المجتمع إلى هذه الفئة العمرية. كما تتعاون مع بعض المشاهير من كبار السنّ لعرض سير حياتهم وتجاربهم المهنية والاجتماعية. والجدير ذكره أنه تم اعتماد كل من "اليوم العالمي لكبار السنّ"، و"يوم الجد والجدة"، و"يوم مكافحة كافة أنواع الإساءة لكبار السنّ" كأيام إضافية لتوعية المجتمع حول قضايا كبار السنّ. وتقوم وزارة الإعلام بالتركيز على دور كبار السنّ في احتضان الأسرة وأفرادها ومساندتها في هذه الأوقات الصعبة التي تشهد حالات النزوح والتهجير. ويعكس الإعلام السوري في برامجه

2. التحدّيات

يشكل التمييز السلبى تجاه كبار السنّ في غالب الأحيان المنطلق الأساسي للإساءة لهم. لذا، تُعدّ الحماية من "التمييز" بجميع أشكاله واحدة من الآليات الاجتماعية الأساسية لضمان سلامة كبار السنّ وعدم تعرّضهم لأي شكلٍ من أشكال الاعتداء أو التمييز أو الإهانة.

فكبار السنّ يتعرضون مثلاً للتمييز على أساس الحالة الاجتماعية، حيث يتعرض الذين فقدوا أزواجهم لدرجة أعلى من التمييز. وثمة تمييز على أساس الدخل يطال الفقراء أكثر من غيرهم، وتمييز على أساس المستوى العلمي، حيث يُنظر إلى كبار السنّ غير المتعلمين بنظرة دونية. وثمة تمييز على أساس النوع الاجتماعي، حيث تتعرض كبيرات السنّ لتمييز أكثر من الرجال، لا سيما في المجتمعات الريفية والمجتمعات المحافظة.

وتبرز بالتالي ضرورة تكثيف العمل على كسر الصورة النمطية ومكافحة التمييز لحماية كبار السنّ وتمكينهم، لا سيما النساء منهم.

السياسة: تعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية لكبار السنّ ودعم التضامن بين الأجيال.

(أ) **البرنامج الأول: تعزيز الصورة الإيجابية حول كبار السنّ وتعميم مفهوم "التعمّر النشط" ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهم**

(ب) **البرنامج الثاني: تفعيل آليات مشاركة كبار السنّ في صياغة السياسات الموجهة لخدمتهم**

(ج) **البرنامج الثالث: تكثيف برامج التضامن بين الأجيال**

هاء. المدخل الخامس: الوقاية من العنف والإساءة والإهمال

الخلفية

1. العنف المنزلي

المقابلات مع المعنيين أنّ العنف الموجه نحو كبار السنّ محدود، ويساهم في ذلك العادات والتقاليد

لا توجد في الجمهورية العربية السورية إحصاءات خاصة بالعنف والإساءة لكبار السنّ. لكن أظهرت

وتقتصر حالات الإساءة المبلّغ عنها في هذا المضمار على العنف الجسدي فقط، والأعداد المبلّغ عنها قليلة نسبياً. ولا توجد آليات أخرى للتبليغ عن العنف بشتى أنواعه، بما في ذلك العنف النفسي والاقتصادي والإساءة والإهمال.

السائدة التي تقوم على احترام كبار السنّ ووجوب رعايتهم. أما بالنسبة إلى الآليات المعتمّدة للتبليغ عن العنف، فيقوم أفراد الطاقم الطبي والصحي بالإبلاغ عن أي حادثة تعنيف بعد الكشف عليها إلى مخافر الشرطة المرتبطة بالمشافي العامة.

2. العنف في حالة الأزمة

وخاصة في ظل الاعتداء أو عرقلة وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى الأماكن الموجهة إليها. وقد جعل ذلك كلّ حياة المسنّين في مناطق الإيواء صعبة للغاية. وقد امتدّت آثار الأزمة لتتطال المسنّين المهجرين قسرياً في بعض مناطق اللجوء الآمنة، حيث تعرّض بعضهم للاستغلال (من قبيل تحكّم التجار في تلك المناطق بأسعار السلع، وارتفاع إيجارات البيوت) ما اضطر بعضهم إلى بيع المساعدات التي كانوا يحصلون عليها من جهات مختلفة مقابل تسديد فواتيرهم وتأمين الاحتياجات الأشد إلحاحاً، كالدواء مثلاً.

تعرض كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية للعنف نتيجة للحرب أسوة بغيرهم من المواطنين، إلا أنّ أثر العنف غالباً ما يكون أقسى على كبار السنّ الذين يتأثرون أكثر من غيرهم، وذلك بسبب خصوصية وضعهم الوظيفي، والصحي والإدراكي، إضافة إلى إغفالهم من المساعدات التي يتم تقديمها من قبل المنظمات والجهات المانحة أو عدم قدرتهم على الوصول إليها. وغالباً لا يجري البحث في احتياجاتهم الخاصة ولا التشاور معهم بشأنها ولا أخذها بعين الاعتبار. فتأتي المساعدات الوطنية غير متضمنة لاحتياجاتهم أو غير ملائمة لوضعهم.

السياسة: الحد من جميع أشكال العنف الجسدي والمعنوي الموجه ضد كبار السنّ وحمايتهم من الإساءة والاستغلال والإهمال.

وبالإضافة إلى خسارة الموارد الاقتصادية وتدمير المباني والمنازل وفقدان معيلي الأسرة، وتدهور الظروف المعيشية مع تزايد الفقر، وتفاقم حالات المرض والاكنتاب، وتقليص الخدمات الصحية، فقد عانى كبار السنّ من التهجير القسري والنزوح، لا سيما في المناطق التي شهدت الحرب. وأقيمت على خلفية الأزمة مراكز إيواء شكّل الأشخاص المسنّون النسبة الأكبر من ساكنيها. وقد ظلّت الجهود التي كانت تبذلها الدولة والمنظمات الإنسانية والجمعيات الخيرية لتوفير احتياجات الأسر عموماً (بما في ذلك كبار السنّ) قاصرة عن تلبية الاحتياجات المطلوبة، خصوصاً أنّ الأزمة كانت تُلقى بظلالها على ظروف الإقامة الجيدة،

(أ) **البرنامج الأول: تطوير الإطار القانوني الذي يجرّم الإساءة لكبار السنّ**

(ب) **البرنامج الثاني: تطوير آليات التبليغ عن العنف والإساءة**

(ج) **البرنامج الثالث: حماية كبار السنّ في حالة الأزمات**

واو. المدخل السادس: البيئة التمكينية الداعمة لكبار السنّ

الخلفية

طبيعية، والاندماج في المجتمع بشكل فاعل، والتقدّم في عمر الشيخوخة بصورة تمنحهم التفاعل الإيجابي مع محيطهم. إنّ قيام هذه

البيئة الصديقة الداعمة لكبار السنّ أحد أبرز العوامل التي تمكّن الأشخاص المنتمين إلى هذه الفئة العمرية من ممارسة حياتهم اليومية بصورة

والمساحات العامة وغيرها من المرافق العمرانية التي يجب أن تكون مهيأة لكبار السنّ ومتناسبة مع احتياجاتهم.

البيئة التمكينية يُترجم عبر تقديم الخدمات الرئيسية لكبار السنّ، ومنها الوصول الآمن والمريح إلى وسائل النقل العام والمباني العامة

1. الجهود المبذولة

ومجهز وفقاً للمعايير الدولية، وقد تمّ اعتماده من قبل منظمة الصحة العالمية (إقليم شرق المتوسط) كأحد المراكز الرائدة في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هيئة شؤون الأسرة قامت بتملك قطعة أرض لإقامة صرح ثقافي ترفيهي لكبار السنّ ولكن تشييده يواجه عقبات تمويلية.

ومن جهتها، أطلقت وزارة الصحة مشروع المدن الصديقة للمسنّين في عدد من مدن الجمهورية العربية السورية. كما تسعى وزارة الصحة إلى تأهيل المراكز الصحية التابعة لها بما يتناسب مع معايير المراكز الصديقة للمسنّين. وبدورها تؤكد وزارة الإعلام في منشوراتها وبرامجها على دعم إنشاء بلدات صديقة لكبار السنّ وإيجاد أنشطة ثقافية ترفيهية ومساحات عامة يسهل الوصول إليها بما يعزز الصحة النفسية لكبار السنّ.

أصدرت وزارة الإدارة المحلية والبيئة بالتنسيق مع نقابة المهندسين تعميماً وزارياً (رقم 564/أ/ج بتاريخ 2021/6/16) مرفقاً بدليل الاشتراطات الهندسية لتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ في المباني والمرافق العامة والمواقع الأثرية، وألزمت المعنيين بإجراء الدراسات الضرورية وتنفيذ المشاريع الهندسية وتطبيق هذه المعايير. كما أكّدت الوزارة على وجوب تنفيذ "رامبات" صغيرة (ramp، أو منحدر يصل بين مستويين ويسهل عبور الكراسي المتحركة مثلاً) ضمن الأرصفة وضمن مداخل المباني الإدارية وذلك لتسهيل حركة كبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتعمل الوزارة على استحداث قرية نموذجية صديقة للمسنّين في مدينة طرطوس (بطلب من أهالي المدينة)، علماً بأن مركز دير عطية في ريف دمشق هو مركز نموذجي لكبار السنّ

2. التحديات

إلى البقاء في منازلهم ويزيد بالتالي من حالات العزلة والاكْتئاب.

وقد واجهت وزارة الإدارة المحلية والبيئة تحديات في تنفيذ بعض البرامج المرتبطة بكبار السنّ بالتحديد، وأهم هذه الصعوبات يتمثل في نقص التمويل المخصّص لهذه الأعمال.

السياسة: إنشاء بيئة تمكينية داعمة وصديقة لكبار السنّ لضمان استقلاليتهم، وتسهيل ممارستهم لحياتهم اليومية، وتفعيل مشاركتهم بالمجتمع.

(أ) البرنامج الأول: منازل صديقة لكبار السنّ

(ب) البرنامج الثاني: مدن صديقة لكبار السنّ

يعاني الأشخاص كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية من غياب البيئة الملائمة لاحتياجاتهم، بدءاً من السكن، فهو في معظم الأحيان غير مؤهل لاحتياجاتهم وغير آمن مما يزيد من خطر السقوط وتعرّضهم للإصابات التي تُعدّ من الأسباب الرئيسية للإعاقات الدائمة، وأحياناً الوفيات، لدى كبار السنّ. كما أنّ المرافق والمباني العامة ليست مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة وللمن يُعانون من صعوبات في الحركة كبار السنّ مثلاً (إذ يصعب وصول مستخدمي الكراسي المتحركة إليها مثلاً). كما تفتقر المساحات الخارجية إلى أرصفة وممرات للمشاة، إضافة إلى ندرة الحدائق العامة والمساحات الخضراء والمراحيض في هذه المرافق. ويواجه كبار السنّ صعوبات في استعمال وسائل النقل العامة أيضاً، مما يدفعهم

زاي. المدخل السابع: البيانات والدراسات

الخلفية

الأشدّ ضعفاً بينهم. ولذا، فإنّ تطوير هذه الخلفية المعرفية يساعد في أن تستجيب البرامج والخطط الموضوعة لأولوياتهم واحتياجاتهم.

تشكل البيانات والدراسات الكمية والنوعية القاعدة المعرفية لوضع السياسات والبرامج التي تشمل جميع كبار السنّ، لا سيما المجموعات

1. الجهة المسؤولة

أنّ البيانات المستوفاة في المسوحات مفصلة بحسب الفئات العمرية، ولكنها متوفرة كبيانات أولية غير معالجة على شكل بيانات عمرية خمسية أو بيانات أحادية السنّ.

إنّ المكتب المركزي للإحصاء هو الجهة المسؤولة عن البيانات في الجمهورية العربية السورية. وقد قام المكتب بمسوحات أسرية أجريت بالعينّة في العام 2019. ومن اللافت

2. التحديات

يستهدف كبار السنّ. ويتطلّب هذا المسح الخاصّ وجود موارد مالية، وفي ظل شح الموارد المالية، فإنّ العمل عليه يبقى في خانة التطلّعات.

ويواجه مكتب الإحصاء تحديات إضافية، منها صعوبة الوصول إلى كبار السنّ، وضعف الخبرات الموجودة للتعامل معهم، والحاجة إلى تدريب الباحثين الذين يحضرون الاستمارة على كيفية استهداف كبار السنّ بأسئلة خاصة، ورفع مستوى وعي الفئتين المستجوبين حول احتياجات كبار السنّ وكيفية التواصل معهم، وكيفية اختيار العينّة ووضع المؤشرات والأسئلة الملائمة والواضحة لكبار السنّ وبلغة بسيطة مفهومة ومقبولة لهم، وممنهجة بطريقة مناسبة تسمح باستيفاء المعلومات المطلوبة.

يشوب هذه المسوحات بعض النواقص، وذلك نظراً لصعوبة الوصول إلى بعض المحافظات في ظل الأزمة. ولا تعطي البيانات الموجودة صورة كاملة وواقعية حول مختلف فئات كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية، لأنّ العينة المستخدمة في المسوحات لا تمثل كبار السنّ بصورة دقيقة. وسواء أكانت البيانات مستقاة من مسوحات قوة العمل أم من مسح الأمن الغذائي، فإنّ العينة المستهدفة هي الأسرة، وليس كبار السنّ بحدّ ذاتهم. وقد يحصل أن يكون ضمن الأسر المستهدفة مسنّون، فيتم استيفاء المعلومات الديمغرافية عنهم، ولكن لا يتضمن المسح أسئلة محدّدة للتعرف على خصائص هذه الفئة العمرية وواقعها. وبالتالي، فإنّ نتائج هذه المسوحات لا تعكس واقع كبار السنّ بالكامل، بل يمكن أن ترصد اتجاهاً معيناً لها فحسب.

وتبرز في هذا السياق أهمية الإطلاع على التجارب العربية والدولية في هذا المجال وذلك للاستفادة منها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تجارب الدول المجاورة، وذلك لأخذ العبر حول طريقة طرح الأسئلة على كبار السنّ، وكيفية اختيار العينّة الإحصائية، والمؤشرات التي تم التركيز عليها. ويساعد ذلك كله مكتب الإحصاء على

وفي ما يتعلق بالمشح المتعدّد الأبعاد (MICS) الذي يجري الإعداد له للعام 2023، فهو أيضاً يستهدف الأسرة، وبالتالي فإنّه لا يمكن استخراج خصائص محدّدة منه حول كبار السنّ، مثل مصدر الدخل الأساسي لهم، على سبيل المثال، وغير ذلك من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية التي تتطلب إجراء مسح منفصل

وأخيراً يشكل تشرذم البيانات المتعلقة بكبار السنّ بين مختلف القطاعات وصعوبة الوصول إليها تحدياً إضافياً ينبغي العمل عليه. وعليه، فإنّه يجب ربط هذه البيانات بواسطة قواعد معلومات خاصة تسهّل عملية الوصول إليها وتؤمن الحصول على معلومات شاملة حول واقع كبار السنّ.

السياسة: تطوير القاعدة المعرفية حول كبار السنّ بما يساهم في وضع سياسات وبرامج تستجيب لأولوياتهم ولا تهمل أحداً منهم، لا سيما الفئات الأشدّ ضعفاً بينهم.

البرنامج: تطوير البيانات والدراسات حول كبار السنّ

إعداد مسوحات خاصة بكبار السنّ بعد تأمين التمويل اللازم لها.

كما ينبغي الالتفات إلى أهمية التحقق من الاتجاهات المتعلقة بكبار السنّ والتي ظهرت في مسوحات أخرى. فقد لوحظ مثلاً في مسح قوة العمل أنّ كبار السنّ فوق الـ 70 عاماً لديهم الرغبة والقدرة على الاستمرار في العمل وتقديم أنشطة تطوعية. لذلك من المهم التحقق، من خلال مسح متخصص، ممّا إذا كان الاستمرار في النشاط الاقتصادي يأتي نتيجة لضغوط اقتصادية اجتماعية تدفع بكبار السنّ إلى تأمين دخل مستدام، أم أنّ ذلك يأتي فعلاً نتيجة الوعي بالقدرة على الإنتاجية في المجتمع، حيث تؤثر هذه المعلومات على كيفية وضع السياسات الملائمة.

حاء. المدخل الثامن: التنسيق والشراكات

الخلفية

مختلف الوزارات والجهات غير الحكومية المعنية بكبار السنّ، إلا أنّ هذا التنسيق يبقى محدوداً ومتصلاً بمبادرات فردية بين الوزارات ولا توجد آليات رسمية معتمدة في هذا المجال، وذلك على الرغم من وجود عددٍ من البرامج التي تستهدف كبار السنّ في مختلف الوزارات المعنية. وبرزت ضرورة إعادة إنشاء لجنة وطنية خاصة بكبار السنّ في ظلّ التغيّرات التي شهدتها الدولة والصعوبات المتزايدة التي يواجهها كبار السنّ.

السياسة: تعزيز التنسيق وبناء الشراكات لضمان العمل الفعّال على حماية كبار السنّ وتمكينهم وتوجيه الإنفاق المرصود لمشاريعهم بشكل مناسب.

(أ) البرنامج الأول: تعزيز التنسيق العابر للقطاعات حول قضايا كبار السنّ

(ب) البرنامج الثاني: بناء الشراكات بين مختلف الفاعلين حول قضايا كبار السنّ

يساهم التنسيق الجيد بين مختلف المعنّيين، بقضايا كبار السنّ، الحكوميين وغير الحكوميين، في تحقيق الفاعلية القصوى للبرامج المرصودة. وتشجع الأطر الدولية، لا سيما خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة، على إنشاء لجان أو مؤسسات وطنية خاصة بقضايا كبار السنّ. وتهدف هذه اللجان والمؤسسات الوطنية إلى تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، إضافة إلى متابعة ورصد البرامج والأنشطة المتعلقة بكبار السنّ، وكذلك تقييم أثر السياسات والبرامج المعتمدة على حياة كبار السنّ. ويساهم ذلك في التأكد من تنفيذ الأهداف الموضوعة وتحسين ظروف الفئات المستهدفة والتنبه إلى ضرورة تصحيح مسار العمل، إضافة إلى توجيه الإنفاق إلى المكان المناسب بشكل فعال وسريع.

وقد شكّلت في السابق لجنة خاصة بموضوع كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية إلا أنها أصبحت لاغية. وتقوم الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان حالياً ببعض مهام التنسيق مع

مصفوفة برامج الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السنّ وحمايتهم في الجمهورية العربية السورية 2023-2030

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 <p>الحماية الاجتماعية والأمن المالي</p>	<p>شمول جميع فئات كبار السنّ بنظام حماية اجتماعية يكون مبنياً على مبادئ المساواة والتضامن بين الأجيال وقادراً على أن يضمن لهم العيش بأمان ورفاه.</p>	<p>تطوير نظام تقاعد شامل يوفر دخلاً تقاعدياً كافياً لفئات أوسع من كبار السنّ</p>	<p>1• إجراء دراسات كمية ونوعية حول نظم التقاعد الحالية لتقييم مدى شموليتها، وتحديد الفئات المستثناة منها، كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في القطاع الخاص والقطاع غير النظامي، والبحث في آليات إنصاف هذه الفئات.</p>	<p>وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة المالية هيئة التخطيط والتعاون الدولي</p>
			<p>2• تقييم مدى استجابة نظم التقاعد لاحتياجات كبار السنّ من خلال النظر في آليات التحويل المعتمدة، وتقييم القيمة الحقيقية للمعاشات التقاعدية وقدرتها الشرائية، وإيجاد حلول مبتكرة (عينية أو نقدية) لرفعها في ظل التضخم الهائل الذي تشهده البلاد.</p>	<p>وزارة المالية هيئة التخطيط والتعاون الدولي</p>
			<p>3• تقديم اقتراحات مناسبة لتطوير النظام التقاعدي وتوسعة رقعة تغطيته وتعزيز قدرته على الاستجابة لاحتياجات كبار السنّ.</p>	<p>وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة المالية</p>
			<p>4• مراجعة القوانين النازمة للتقاعد واقتراح التعديلات المطلوبة بحسب الحاجات الوطنية.</p>	<p>وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل</p>
				<p>استهداف كبار السنّ في نظام المساعدات والتأمينات الاجتماعية</p>

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 الحماية الاجتماعية والأمن المالي	شمول جميع فئات كبار السن بنظام حماية اجتماعية يكون مبنياً على مبادئ المساواة والتضامن بين الأجيال وقادراً على أن يضمن لهم العيش بأمان ورفاه.	استهداف كبار السن في نظام المساعدات والتأمينات الاجتماعية	2 اعتماد معايير منصفة وشفافة لتحديد كبار السن الأكثر حاجة، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية احتياجات النساء المسنات وكبار السن ذوي الإعاقة والذين فقدوا كل دعم عائلي.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇ الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
			3 إجراء دراسات تقييمية لأثر برامج المساعدات الاجتماعية التي تستهدف كبار السن بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك بهدف تطوير هذه البرامج لتتلاءم مع متطلبات كبار السن الأكثر حاجة.	الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
			4 اقتراح توصيات لتطوير برامج المساعدات الاجتماعية لتصبح أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات كبار السن.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇ هيئة التخطيط والتعاون الدولي
		5 استهداف العائلات التي ترعى كبار السن في برامج الحماية الاجتماعية.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
		1 تشجيع القطاع الخاص على تطبيق نظام وظيفي من يتيح الانتقال التدريجي من العمل إلى التقاعد ويحفز أرباب العمل على الاستفادة من خبرات كبار السن الذين يرغبون بالاستمرار في العمل.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇ غرف الصناعة والتجارة	
تشجيع النشاط الاقتصادي لكبار السن	2 تعديل قانون العمل والقوانين ذات الصلة لتيسير المشاركة الاقتصادية لكبار السن.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇ وزارة التنمية الإدارية ◇◇◇◇◇◇◇◇◇◇ اتحاد نقابات العمال		

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 الحماية الاجتماعية والأمن المالي	شمول جميع فئات كبار السنّ بنظام حماية اجتماعية يكون مبنياً على مبادئ المساواة والتضامن بين الأجيال وقادراً على أن يضمن لهم العيش بأمان ورفاه.	تشجيع النشاط الاقتصادي لكبار السنّ	3 تطوير برامج خاصة لتشجيع كبار السنّ على الاستمرار بالعمل وتوفير التسهيلات المالية لهم.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة التنمية الإدارية
			4 البحث عن طرق مبتكرة لخلق فرص عمل تناسب كبار السنّ وذلك للاستفادة من خبراتهم.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة الثقافة
			5 توثيق خبرات كبار السنّ (خاصة المهن اليدوية والتراثية) للاستفادة منها اقتصادياً واجتماعياً.	وزارة الثقافة
 الصحة الجسدية والعقلية والنفسية لكبار السنّ	توفير الرعاية الصحية الجسدية والعقلية والنفسية الشاملة لجميع كبار السنّ.	توسيع نطاق التغطية الصحية ودعم وتأهيل المراكز الصحية في مختلف المناطق لتكون صديقة لكبار السنّ	1 القيام بالمسوحات والدراسات الضرورية لتحديد الفئات غير المشمولة في نظم الرعاية الصحية.	وزارة الصحة مؤسسة التأمينات الاجتماعية
			2 القيام بدراسات نوعية وكمية لمعرفة مدى استجابة القطاع الصحي لأولويات كبار السنّ واحتياجاتهم.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
			3 تطوير قاعدة بيانات خاصة حول الواقع الصحي لكبار السنّ.	وزارة الصحة
			4 إصلاح نظام التأمين الصحي ليشمل جميع كبار السنّ في نظام الرعاية الصحية، لا سيما كبار السنّ، والأشخاص غير المشمولين بنظم التقاعد.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة المالية
			5 دعم الخدمات المقدمة لكبار السنّ لتشمل الصحة الوقائية (كالكشف المبكر واللقاحات) والخدمات العلاجية.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي


المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 <p>الصحة الجسدية والعقلية والنفسية لكبار السن</p>	<p>توفير الرعاية الصحية الجسدية والعقلية والنفسية الشاملة لجميع كبار السن.</p>	<p>توسيع نطاق التغطية الصحية ودعم وتأهيل المراكز الصحية في مختلف المناطق لتكون صديقة لكبار السن</p>	<p>6 دعم برامج الصحة النفسية في المراكز الصحية، لا سيما الصحة النفسية والعقلية لكبار السن.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>7 دعم برامج الصحة الجنسية والإنجابية لكبار السن لا سيما لكبيرات السن.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>8 تأهيل المراكز الصحية لتناسب مع احتياجات كبار السن، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة منهم.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>9 تطوير نُظُم الإحالة من الرعاية الصحية الأولية إلى الرعاية المتخصصة.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>10 إطلاق برامج توعوية تعتمد على مقارنة دورة الحياة لرفع الوعي لدى جميع المواطنين وخاصة كبار السن حول السلوكيات الصحية الجيدة.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>11 إطلاق برامج لرفع الوعي حول الخدمات الصحية المقدمة لكبار السن وسُبل الاستفادة منها.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>12 إطلاق برامج للشراكات مع المنظمات المحلية والدولية والقطاع الخاص لتأمين مصادر إضافية للتمويل، لا سيما لتوفير الأدوات الطبية المساعدة كالكراسي المتحركة، وسماعات الأذن، والعصا المساعدة للحركة، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والعلاج الفيزيائي والدعم النفسي الاجتماعي.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>13 زيادة عدد المراكز الصحية الصديقة لكبار السن في مختلف المناطق الريفية والحضرية.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>
			<p>14 استحداث أقسام طب الشيخوخة في المستشفيات ودعم المسار الأكاديمي والتدريبي الذي يضمن استدامة عملها.</p>	<p>وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>


المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
		رفع كفاءة الأطباء المختصين والعاملين الصحيين في مجال تقديم الرعاية الصحية لكبار السنّ (طبّ الشيخوخة)	1• تنظيم دورات تدريبية للأطباء والممرضين ومقدمي الرعاية الصحية حول أساليب الرعاية الصحية الخاصة بكبار السنّ.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
			2• استحداث أقسام متخصصة في طب الشيخوخة في الجامعات.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
			3• تقديم منح للطلاب في الكليات الطبية للقيام بدورات اختصاصية في الخارج حول طب الشيخوخة.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
			4• دعم التحفيزات المقدمة إلى العاملين في القطاع الصحي، لا سيما في أقسام الرعاية الصحية لكبار السنّ، وذلك للحد من الأثر السلبي للهجرة على هذا القطاع.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	توفير الرعاية الصحية الجسدية والعقلية والنفسية الشاملة لجميع كبار السنّ.	دعم برامج الرعاية الصحية المنزلية	1• إجراء مسوحات في مختلف المحافظات لتحديد احتياجات كبار السنّ في مجال خدمات الرعاية الصحية المنزلية.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان المكتب المركزي للإحصاء
			2• دعم برامج خدمات الرعاية الصحية المنزلية لتشمل أكبر عدد ممكن من كبار السنّ.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
			3• القيام بدورات تدريبية تستهدف أفراد العائلة الذين يقدمون الرعاية الصحية لكبار السنّ في المنزل، بالإضافة الى دورات تأهيلية في اختصاص "مساعد صحي لكبار السنّ".	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
			4• بناء الشراكات مع البلديات والمنظمات الأهلية لتنفيذ برامج الرعاية الصحية المنزلية واستقطاب المتطوعين لتقديم خدمات الرعاية المنزلية.	وزارة الصحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



**الصحة
الجسدية
والعقلية
والنفسية
للكبار السنّ**

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
		دعم خدمات الرعاية المنزلية	1 إجراء مسوحات في مختلف المحافظات لتحديد احتياجات كبار السنّ لخدمات الرعاية المنزلية (خدمات نظافة شخصية، الاعتناء بالمنزل، الغذاء، الترفيه، وغير ذلك).	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان المكتب المركزي للإحصاء
			2 دعم برامج خدمات الرعاية المنزلية لتشمل أكبر عددٍ ممكن من كبار السنّ.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			3 القيام بدورات تدريبية تستهدف مقدمي خدمات الرعاية لكبار السنّ في المنزل (بمن فيهم أفراد العائلة، ومقدمو سائر الخدمات).	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			4 بناء الشراكات مع البلديات والمنظمات الأهلية لتنفيذ برامج الرعاية المنزلية واستقطاب المتطوعين لتقديم خدمات الرعاية لكبار السنّ.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الرعاية المنزلية لكبار السنّ والأندية النهارية الخاصة بهم وتعزيز خدمات الرعاية طويلة الأمد.	 الرعاية المنزلية لكبار السنّ والأندية النهارية الخاصة بهم وتعزيز خدمات الرعاية طويلة الأمد.	إنشاء الأندية النهارية الخاصة بكبار السنّ وتطويرها	1 تأسيس النوادي النهارية لكبار السنّ ضمن المراكز الثقافية والمجتمعية.	وزارة الثقافة وزارة الشؤون الاجتماعية
			2 إجراء مسوحات وافية حول واقع الأندية النهارية والخدمات المقدمة فيها والمستفيدين منها.	وزارة الثقافة وزارة الشؤون الاجتماعية
			3 تطوير معايير الجودة الخاصة بالأندية النهارية.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			4 تقديم التحفيز للسلطات المحلية (كالبلديات) والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص للمساهمة في إنشاء الأندية النهارية وتسييرها وفق الضوابط المعمول بها.	وزارة الإدارة المحلية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
		5 تعميم بعض التجارب الناجحة في هذا المجال للاستفادة منها على المستوى الوطني.	وزارة الإدارة المحلية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
		6 التعاون مع الجهات المحلية لرفع مستوى الوعي حول هذه الأندية والخدمات التي تقدمها.	وزارة الإدارة المحلية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 الرعاية الاجتماعية	تطوير خدمات الرعاية المنزلية لكبار السنّ والأندية النهارية الخاصة بهم وتعزيز خدمات الرعاية طويلة الأمد.	دعم دور الرعاية طويلة الأمد وتطويرها	1• تأهيل دور الرعاية التي تضررت نتيجة للحرب.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			2• استحداث دور حكومية لرعاية كبار السنّ في كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية ومتابعة عملها وجودة إدارتها.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			3• إدارة دور رعاية كبار السنّ من قبل متخصصين بالشيخوخة.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			4• دعم القدرات المادية لدور الرعاية (كتأمين المحروقات والكهرباء، وتقديم التحفيزات المادية لمقدمي الرعاية، وغير ذلك).	وزارة الإدارة الملحية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			5• بناء قدرات الموارد البشرية وتطوير مهارات مقدمي الرعاية لكبار السنّ في هذه الدور من خلال القيام بدورات تدريبية وتأسيس فرق تطوعية شبابية وتدريبها على إقامة أنشطة ثقافية ترفيهية لكبار السنّ، وإقامة أنشطة ثقافية توعوية حول قيم احترام كبار السنّ والاستفادة من خبراتهم.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
			6• تخصيص العدد الوافي من الأطباء والممرضين لتقديم خدمات الرعاية الصحية في هذه الدور.	وزارة الصحة
			7• اعتماد معايير الجودة العالمية الخاصة بدور الرعاية طويلة الأمد.	وزارة الصحة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل


المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 المشاركة والتضامن بين الأجيال	تعزير المشاركة الاجتماعية والسياسية لكبار السن ودعم التضامن بين الأجيال.	تعزير الصورة الإيجابية حول كبار السن وتعميم مفهوم "التعمّر النشط" ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهم	1 التعاون مع قطاع الإعلام لبت صورة إيجابية عن كبار السن وعن مفهوم «التعمّر النشط» وذلك في البرامج الإذاعية والتلفزيونية والإلكترونية.	وزارة الإعلام وزارة الاوقاف
			2 رفع مستوى الوعي المجتمعي حول التمييز الذي يتعرض له كبار السن وأثره عليهم.	وزارة الإعلام وزارة الاوقاف
			3 الإضاءة على الصورة الإيجابية لكبار السن وخبراتهم الحياتية في المناهج الدراسية والتربوية.	وزارة التربية
			4 تنظيم الأنشطة الثقافية التي تؤكد على دور كبار السن في تأمين تلاحم المجتمع من منظور "دورة الحياة".	وزارة الثقافة
		تفعيل آليات مشاركة كبار السن في صياغة السياسات الموجّهة لخدمتهم	1 إحداث آليات استشارية في مختلف الوزارات المعنية لضمان مشاركة كبار السن في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات المتعلقة بمصالحهم وحقوقهم.	كافة الوزارات
			2 إحداث آليات استشارية على مستوى الحكم المحلي/البلديات للتواصل مع كبار السن والوقوف على قضاياهم.	وزارة الإدارة المحلية والبيئة
			3 تشجيع إنشاء جمعيات أهلية مختصة بمناصرة قضايا كبار السن.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
			4 إلحاق دور رعاية كبار السن بمكاتب خاصّة يتم فيها تفعيل دور المسنّين في مجال تقديم الخدمات والتجارب والأفكار لمشاريع إنمائية.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 <p>المشاركة والتضامن بين الأجيال</p> <p>تعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية لكبار السنّ ودعم التضامن بين الأجيال.</p>	<p>تعزيز المشاركة الاجتماعية والسياسية لكبار السنّ ودعم التضامن بين الأجيال.</p>	<p>تكثيف برامج التضامن بين الأجيال</p>	<p>1 وضع برامج توعوية حول دور كبار السنّ في المجتمع والعائلة.</p>	وزارة الإعلام
			<p>2 إقامة ورشات عمل لكتاب الدراما لتسليط الضوء على قضايا كبار السنّ وكيفية الاستفادة من خبراتهم.</p>	وزارة الإعلام
			<p>3 إقامة ورشات عمل للإعلاميين لتعريفهم بالاستراتيجية الوطنية لحماية كبار السنّ ورعايتهم في الجمهورية العربية السورية، وكيفية تناول قضايا كبار السنّ في الإعلام.</p>	وزارة الإعلام الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
			<p>4 إنتاج فواصل توعوية حول قضايا كبار السنّ.</p>	وزارة الإعلام الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
			<p>5 إنتاج مواد توعوية تسلط الضوء على العنف الذي يتعرض له بعض كبار السنّ من محيطهم.</p>	وزارة الإعلام الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
			<p>6 تشجيع برامج تبادل الخبرات بين الأجيال في مختلف المحافظات، من قبيل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • برامج تدرج وتدريب للشباب مع كبار السنّ من أصحاب الخبرات. • برامج تدريب لكبار السنّ على استخدام التكنولوجيات الحديثة. • برامج تفعيل الأعمال الفنية التي يمكن لكبار السنّ المشاركة فيها (مسرح، خيال الظل، المسرح التفاعلي). • الندوات الحوارية التوعوية التي ترسخ قيم احترام كبار السنّ وتقدير خبراتهم والاستفادة منها. • برامج نقل التراث من جيل إلى جيل. 	وزارة الثقافة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة	
 <p>الوقاية من العنف والإساءة والإهمال</p>	<p>الحدّ من جميع أشكال العنف الجسدي والمعنوي الموجه ضد كبار السنّ وحمايتهم من الإساءة والاستغلال والإهمال.</p>	<p>تطوير الإطار القانوني الذي يجرم الإساءة لكبار السنّ</p>	<p>1• تطوير قانون كبار السنّ وإقرار مندرجاته التشريعية المختلفة، وذلك لتجريم العنف ضد المسنّين، وتعريف حالات الإساءة والإهمال، وتحديد دور العائلة والجهات المختصة، وتحديد العقوبة الصارمة لكل من يعنف أو يسيء إلى المسنّين.</p>	<p>الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان</p>	
			<p>2• مراجعة القوانين ذات الصلة وتعديلها والتأكد من تنفيذها بما يعزز حماية كبار السنّ.</p>	<p>وزارة العدل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان</p>	
			<p>3• إعداد دراسة وطنية حول العنف ضد كبار السنّ في الجمهورية العربية السورية.</p>	<p>الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان</p>	
		<p>تطوير آليات التبليغ عن العنف والإساءة</p>	<p>تطوير آليات التبليغ عن العنف والإساءة</p>	<p>1• إنشاء خط ساخن للتبليغ عن العنف ضد كبار السنّ ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول خطورة هذه الممارسات.</p>	<p>وزارة الداخلية</p>
				<p>2• العمل مع أقسام الشرطة المحلية والجهات ذات الصلة لتوسيع نطاق صلاحياتها في مجال التدخل والتحويل والملاحقة في حالات العنف ضد كبار السنّ.</p>	<p>وزارة الداخلية</p>
		<p>حماية كبار السنّ في حالة الأزمات</p>	<p>حماية كبار السنّ في حالة الأزمات</p>	<p>1• إدراج كبار السنّ كفئة خاصة في سياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من الكوارث والتعافي من الأزمات.</p>	<p>وزارة الإدارة المحلية والبيئة</p>
				<p>2• تشجيع المبادرات الإنسانية والإغاثة الدولية والمحلية على تخصيص برامج خاصة لكبار السنّ.</p>	<p>وزارة الإدارة المحلية والبيئة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل</p>

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
البيئة التمكينية الداعمة لكبار السنّ	إنشاء بيئة تمكينية داعمة وصديقة لكبار السنّ لضمان استقلاليتهم، وتسهيل ممارستهم لحياتهم اليومية، وتفعيل مشاركتهم بالمجتمع.	منازل صديقة لكبار السنّ	1• الالتفات إلى احتياجات كبار السنّ في عملية ترميم وإعادة بناء المنازل التي تضررت من جراء الحرب.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة
			2• العمل مع الجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية لتوفير المعدات التي تساعد على توفير بيئة آمنة وصديقة لكبار السنّ في المنازل.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة
			3• تطوير برامج لرفع مستوى الوعي لدى العائلات حول سُبل توفير بيئة آمنة لكبار السنّ في المنازل وذلك لخفض مخاطر السقوط والتعرّض للإصابات.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة
البيئة التمكينية الداعمة لكبار السنّ	إنشاء بيئة تمكينية داعمة وصديقة لكبار السنّ لضمان استقلاليتهم، وتسهيل ممارستهم لحياتهم اليومية، وتفعيل مشاركتهم بالمجتمع.	مدن صديقة لكبار السنّ	1• الأخذ باحتياجات كبار السنّ في إعادة بناء المناطق والمدن التي تضررت نتيجة للحرب.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة
			2• العمل مع البلديات لتعميم الممارسات الناجحة في استحداث القرى الصديقة لكبار السنّ.	وزارة الإدارة الملحية والبيئة وزارة الصحة
			3• تأهيل المساحات العامة (ومنها المباني العامة والحدائق وغيرها) لتناسب مع احتياجات كبار السنّ (إنشاء أرصفة وممرات للمشاة والمراحيض وغير ذلك).	وزارة الإدارة الملحية والبيئة
			4• دراسة سُبل تطوير وسائل النقل الحالية لتكون متاحة ومناسبة لاحتياجات كبار السنّ.	وزارة النقل

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة
 البيانات والدراسات	تطوير القاعدة المعرفية حول كبار السن بما يساهم في وضع سياسات وبرامج تستجيب لأولوياتهم ولا تهمل أحداً منهم.	تطوير البيانات والدراسات حول كبار السن	1 إجراء مسح خاص بكبار السن للوقوف على واقعهم بشكل أدق وذلك من خلال إحصاءات أكثر عمقاً.	المكتب المركزي للإحصاء
			2 إيجاد آلية للتنسيق في عملية جمع المعلومات بين مختلف الجهات الحكومية المعنية.	هيئة التخطيط والتعاون الدولي
			3 إنشاء قاعدة بيانات مركزية حول كبار السن في مكتب الإحصاء المركزي تتضمن البيانات التي يصدرها كل قطاع.	
			4 تشجيع الجامعات والمنظمات الأهلية على إنشاء مراكز أكاديمية متخصصة بقضايا التعمّر وكبار السن.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة الصحة
			5 بناء قدرات الطاقم الفني في المكتب المركزي للإحصاء حول قضايا كبار السن.	المكتب المركزي للإحصاء
			6 عقد دورات تدريبية للموظفين المعيّنين حول طريقة جمع البيانات وكيفية تطوير الاستبيانات وأساليب مقابلة كبار السن.	المكتب المركزي للإحصاء
 التنسيق والشراكات	تعزيز التنسيق وبناء الشراكات لضمان العمل الفعال على حماية كبار السن وتمكينهم وتوجيه الإنفاق المرصود لمشاريعهم بشكل مناسب.	تعزيز التنسيق العابر للقطاعات حول قضايا كبار السن	1 إنشاء لجنة وطنية خاصة بقضايا كبار السن تهدف إلى تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. ويمكن توسيع صلاحية اللجنة لتشمل متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وحمايتهم في الجمهورية العربية السورية، والبرامج والأنشطة ذات الصلة، وكذلك تقييم أثر السياسات والبرامج المعتمدة على حياة كبار السن.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المدخل	السياسة/ الهدف	البرامج	الأنشطة	الجهات المنفذة	
 التنسيق والشراكات	تعزيز التنسيق وبناء الشراكات لضمان العمل الفعّال على حماية كبار السنّ وتمكينهم وتوجيه الإنفاق المرصود لمشاريعهم بشكل مناسب.	تعزيز التنسيق العابر للقطاعات حول قضايا كبار السنّ	2 تعيين نقاط اتصال وطنية في كافة الوزارات والهيئات المعنية حول كبار السنّ لتسهيل التعاون والتنسيق.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
			3 تنسيق جهود إعادة الإعمار بما يتماشى مع احتياجات كبار السنّ وأولوياتهم، وإدماج قضاياهم في الاستراتيجيات والسياسات العامة المعتمدة.	وزارة الإدارة المحلية والبيئة	
			4 القيام بالمراجعة الدورية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتحضير التقرير الوطني كجزء من عملية المتابعة والتقييم.	الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان	
	بناء الشراكات بين مختلف الفاعلين حول قضايا كبار السنّ			1 إنشاء شبكة وطنية للمنظمات الأهلية والدولية العاملة في الجمهورية العربية السورية حول قضايا كبار السنّ.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
				2 عقد مشاورات دورية بين القطاعات الحكومية وبين المنظمات الأهلية (منظمات غير حكومية وقطاع خاص وإعلام وغيرهم) لتنسيق الجهود وتفعيل العمل في مجال كبار السنّ.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
				3 عقد دورات تمكين وتدريب للمنظمات الأهلية لبناء قدراتها وتعزيز دورها كشريك تنموي فاعل في مجال قضايا كبار السنّ.	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل



- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.
- القانون الأساسي للعاملين رقم 50 لعام 2004.
- قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959 (وتعديلاته بالقانون رقم 28 لعام 2014).
- قانون العمل رقم 17 لعام 2010.
- الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، (2019). تقييم احتياجات الحماية للمسنين 2011-2019.
- _____ (2010). واقع المسنين واحتياجاتهم وآليات الارتقاء بأوضاعهم.
- _____ (2014). التوجهات العامة لاستراتيجية رعاية المسنين.
- _____ (2010). أوضاع المسنين واحتياجاتهم في دور الرعاية الاجتماعية للمسنين.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2017). الشيخوخة في الدول الأعضاء في الإسكوا: الاستعراض الثالث لخطة عمل مدريد للشيخوخة.
- _____ (2021). إدماج قضايا كبار السن في عملية وضع السياسات في الدول العربية - أداة تطوير السياسات E/ESCWA/CL2.GPID/2021/MANUAL.
- _____ (2022). الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2022. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/annual-sdg-review-2022-arabic.pdf>.
- _____ (2022). تقرير السكان والتنمية، العدد التاسع.
- الجمعية العالمية للشيخوخة (2002). تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، 8-12 نيسان/أبريل 2002، الأمم المتحدة، نيويورك 2002 (197/9.CONF/A).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1982). قرار الجمعية العامة رقم 51/37 (1982) حول "مسألة الشيخوخة".

- الجمعية العامة للأمم المتّحدة (1991). قرار الجمعية العامة رقم 91/46 (1991) حول "تنفيذ خطة العمل الدولية للشيوخة والأنشطة ذات الصلة".
- جامعة دمشق. (2009). تقييم تجربة الرعاية الإيوائية للمسنّين في محافظة دمشق.
- جامعة دمشق (2009). دراسة مقارنة لسمة القلق بين المسنّين المقيمين في دُور الرعاية أو مع أسرهم.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (1994). برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة (1994).
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2010). التعمُّر في البلدان العربية: البحوث، السياسات، التنمية - مركز الدراسات للمسنّين.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2012). سكان العالم فوق سنّ الستين سيتجاوز عددهم المليار خلال عشر سنوات.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2017). فئة المسنّين في المنطقة العربية، الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2018). العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان.
- المكتب المركزي للإحصاء (2019-2020). مسح قوة العمل في الجمهورية العربية السورية 2020.

Fouad, Fouad (forthcoming). The Health Sector. National Agenda for the Future of Syria.

International Labour Organization (2017). Syria: Social Security Programmes.

<https://www.social-protection.org/gimi/gess/ShowWiki.action?wiki.wikiId=707>.

Population Division (2019). Database on Households and Living Arrangements of Older Persons 2019. <https://www.un.org/development/desa/pd/data/living-arrangements-older-persons>.



- 1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2022): تقرير السكان والتنمية، العدد التاسع.
- 2 الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، (2014). . التوجّهات العامة لاستراتيجية رعاية المسّنين.
- 3 الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، (2019). تقييم احتياجات الحماية للمسنّين 2011-2019.
- 4 يتوقّر نصّ دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 على الرابط التالي:
https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=ar
- 5 الجمعية العامة للأمم المتّحدة، 1982. قرار الجمعية العامة رقم 51/37 (1982) حول "مسألة الشيخوخة".
- 6 الجمعية العامة للأمم المتّحدة، 1991. قرار الجمعية العامة رقم 91/46 (1991) حول "تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة والأنشطة ذات الصلة".
- 7 صندوق الأمم المتحدة للسكّان، 1994. برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة.
- 8 الجمعية العالمية للشيخوخة، 2002. تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، 8-12 نيسان/أبريل 2002، الأمم المتحدة، نيويورك 2002 (A/CONF.197/9).
- 9 الإسكوا، 2021. إدماج قضايا كبار السنّ في عملية وضع السياسات في الدول العربية – أداة تطوير السياسات.
- 10 المكتب المركزي للإحصاء، 2020. مسح قوة العمل 2020.
- 11 بحسب تقديرات الخبراء وبلاستناد إلى بيانات الوفيات العمرية تبعاً لنتائج المسح الديمغرافي.
- 12 نجوى قصاب حسن، 2010. واقع المسنّين واحتياجاتهم وآليات الارتقاء بأوضاعهم.
- 13 الإسكوا، 2022. الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2022، صفحة 9.
- 14 دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، المادة 22 والمادة 40.
- 15 Fouad, Fouad (forthcoming). The Health Sector. National Agenda for the Future of Syria

